

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبية، تخصص مالية مؤسسة

بعنوان :

# أثر السلوك البيئي على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتقريب (ENAFOR)  
-حاسي مسعود- ورقلة للفترة (2000-2013)

من إعداد الطالبة : ياسمينة فارح

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 24 ماي 2015

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور/ محمد عادل عياض.....(أستاذ مساعد - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الأستاذ/ علي بن ساحة.....(أستاذ مساعد - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الأستاذة/ كيجلي عائشة سلمى.....(أستاذة مساعدة - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2015/2014



## الإهداء

الحمد لله الذي نفتتح بحمده الكلام والحمد لله الذي حمده أفضل ما جرت به الأقلام، سبحانه لا نحصي له ثناءً عليه هو كما أثنى على نفسه وهو ولي كل إنعام. وأما بعد

أهري هذا العمل المتواضع :

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، وريحانة حياتي، وبهجتها التي غمرتني بعطفها وحنانها، وأنارت لي درب حياتي، وكلما جارت علي الأيام بكيت في حضنها، وكانت لي عوناً، الصدر الرحب الحنون، والقلب العطوف، أُمِّي العزيزة الغالية حفظها الله وأطال لي في عمرها.

إلى الذي ألبسني ثوب المعرفة، ورسم بي إلى شاطئ العلم والأمان، الذي طامأ سره نجاحي، وما أجاو التعبير عن فرحته وأفهمه من سكوته أغلى أب، أباي العزيز أبقاه الله لنا وأطال في عمره.

إلى أخي وأخواتي وإلى كل الأهل والأقارب

إلى كل طلبة علوم المالية ونفة 2015 تخصص مالية مؤسسة ومالية كمية وخاصة

الذين ساندوني في السراء والضراء في مشواري الجامعي

كما لا أنسى صديقاتي، وإلى أقرب الناس إلى قلبي وكل من ساعدني من بعيد أو من قريب حتى ولو بكلمة أو بابتسامة أو بقليل من الرعاء.

## شكر وتقدير

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي بإتمام هذا البحث، وعلى ما مننت به علي من توفيق وسرور، وعلى ما منحتني إياه من صحة وقدرة علي تحطّي الصعاب وتزليل العقبات واقتراء برسول الله الذي حثنا علي الشكر فقال "الشكر قير النعمة وسبب وولامها ومفتاح المزيد منها" وحتى يتم شكرنا لله عز وجل.

نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع، ونخص بالذكر الأستاذة: عائشة سلمى ليجلي علي قبولها مساعرتي وحسن تعاملها وتعاونها، وأتمنى لها وولام التوفيق والنجاح، سائلة الله أن يجعل ما قدمته لي من معلومات قيمة وجهد ومثابرة في ميزان حسناتها. الأستاذة: علي بن ساحة علي تقبله الإشراف علي هذا العمل بصبر رحب، سائلة الله عز وجل أن يريم فضله وعطاءه.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى عمال وإطارات مؤسسة ENAFOR وخاصة السادة: عيسى أحمد الصغير، عثمان عشيري، تقى الدين بن خليفة، سفيان سرلية، معمر عياط، أحسن جمال الدين أسهموا كثيرا في إثراء هذا الموضوع من خلال توجيهاتهم واقتراحاتهم، وكذا توفير مختلف الوثائق المتعلقة بالموضوع الذي تناولناه.

وشكرا.



## أثر السلوك البيئي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتنقيب (ENAFOR) خلال الفترة 2000-2013

### ملخص البحث :

يرتبط موضوع حماية البيئة مباشرة بالحفاظ على حياة الإنسان والمحيط البيئي، حيث أدى نشاط المؤسسات الاقتصادية إلى بروز آثار سلبية على البيئة، مما دفعها لإدماج البعد البيئي ضمن سياستها واستراتيجيتها. حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأثر الذي يخلفه تبني سلوك بيئي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، على المدى القصير والطويل، فالتزامها بالحفاظ على البيئة يعتبر في الوقت الراهن سر نجاحها وديمومتها في البقاء والنمو، ويناقش هذا البحث العديد من المفاهيم المرتبطة بالموضوع، إضافة إلى الدراسة الميدانية على مؤسسة وطنية بترولية (المؤسسة الوطنية للتنقيب). وبعد استخدامنا لمجموعة من أدوات البحث العلمي وبالاعتماد على المنهج التجريبي، خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تبني سلوك بيئي من طرف المؤسسة يؤدي بها إلى تحقيق مؤشرات مالية موجبة على المدى البعيد، كما يكسبها علاقة جيدة مع عملائها، وكذا تحسين سمعتها مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي على المدى الطويل، ومنه الوصول إلى مكانة تؤهلها إلى المنافسة مع المؤسسات الكبرى.

**الكلمات المفتاحية :** بعد بيئي، المؤسسة الوطنية للتنقيب، سلوك بيئي، تكاليف بيئية، أداء مالي.

### **L'impact du comportement environnemental de l'entreprise économique sur la performance financière - étude de cas: l'ENTREPRISE NATIONALE DE FORAGE (ENAFOR) :**

La question de l'environnement est directement liée à la vie humaine et à son environnement écologique. En effet, l'activité de l'entreprises pétrolière à l'émergence d'impacts négatifs sur l'environnement, ce que à poussé elles à intégrer la donnée écologique dans leurs politique et leurs stratégie. Le but de cet étude est de montrer que l'impact du comportement environnemental sur la performance financier, dans le court et long terme. depuis l'engagement des entreprises dans la sauvegarde de l'environnement est considéré, pour le moment, que le secret de leur succès et la continuité sur leur survie et leur croissance. Cette recherche aborde plusieurs concepts liés à l'objet, En plus de l'étude de terrain sur entreprise nationale pétrolière (l'ENTREPRISE NATIONALE DE FORAGE)

Après l'aide d'une collection d'outils de recherche scientifique, et la méthode d'expérimentation, les résultats de cette étude ont montré que l'adoption du comportement environnementale de la société a conduit à obtenir des indicateurs financiers positifs à long terme, a également gagné une bonne relation avec leur clients, et d'améliorer sa réputation, ainsi que d'améliorer sa réputation et ainsi améliorer leur performance financière sur le long terme, et l'accès à bien placée pour rivaliser avec les grandes institutions.

**Les mots clés :** donnée écologique, Entreprise Nationale de Forage, comportement environnementale, coûts environnementale, performance financière.

## قائمة المحتويات

III	الاهداء
IV	الشكر
V	ملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الاختصارات والرموز
X	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
01	الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لعلاقة السلوك البيئي بالأداء المالي
02	تمهيد
03	المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول السلوك البيئي والأداء المالي
17	المبحث الثاني : دراسات سابقة حول السلوك البيئي والأداء المالي
25	خلاصة الفصل الأول
26	الفصل الثاني : دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتنقيب
27	تمهيد
28	المبحث الأول : الطريقة والأدوات
30	المبحث الثاني : النتائج والتفسير والمناقشة
54	خلاصة الفصل الثاني
55	الخاتمة
59	قائمة المراجع
63	الملاحق
96	الفهرس

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
22	محل الموضوع من الدراسات السابقة من حيث أوجه التشابه والاختلاف	(01.01)
28	تعريف المؤسسة الوطنية للتنقيب	(01.02)
31	قائمة الجوانب البيئية للمؤسسة وتأثيراتها على البيئة	(02.02)
35	الرسم على النشاطات الملوثة أو/و الخطيرة للبيئة	(03.02)
36	الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة	(04.02)
36	تقييم عناصر أصول المؤسسة الوطنية للتنقيب	(05.02)
37	تقييم عناصر خصوم المؤسسة الوطنية للتنقيب	(06.02)
39	تطور رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للتنقيب خلال الفترة (2000-2013)	(07.02)
40	تطور الإحتياج في رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للتنقيب خلال الفترة (2000-2013)	(08.02)
41	تطور الخزينة للمؤسسة الوطنية للتنقيب خلال الفترة (2000-2013)	(09.02)
43	نسب المردودية المالية للمؤسسة الوطنية للتنقيب خلال الفترة (2000-2013)	(10.02)
44	نمو الإستثمارات والأصول للمؤسسة الوطنية للتنقيب خلال الفترة (2000-2013)	(11.02)
46	نمو رقم الأعمال والنتيجة الصافية للمؤسسة الوطنية للتنقيب خلال الفترة (2000-2013)	(12.02)
47	نمو القيمة المضافة والنتيجة الصافية للمؤسسة الوطنية للتنقيب خلال الفترة (2000-2013)	(13.02)

## قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
5	العوامل المحددة للسلوك البيئي	(01.01)
6	الضغوطات الحكومية	(02.01)
8	ضغوطات المتعاملين	(03.01)
37	يوضح تطور عناصر أصول لـ enafor خلال الفترة (2013-2000)	(01.02)
38	يوضح تطور عناصر خصوم لـ enafor خلال الفترة (2013-2000)	(02.02)
40	يوضح تطور عناصر رأس المال العامل لـ enafor خلال الفترة (2013-2000)	(03.02)
41	يوضح تطور عناصر الإحتياج في رأس المال العامل لـ enafor خلال الفترة (2013-2000)	(04.02)
42	يوضح تطور عناصر الخزينة لـ enafor خلال الفترة (2013-2000)	(05.02)
44	يوضح تطور نسب المردودية المالية والاقتصادية لـ enafor خلال الفترة (2013-2000)	(06.02)
45	يوضح نمو الإستثمارات والأصول لـ enafor خلال الفترة (2013-2000)	(07.02)
47	يوضح نمو رقم الأعمال والنتيجة الصافية لـ enafor خلال الفترة (2013-2000)	(08.02)
48	يوضح نمو القيمة المضافة والنتيجة الصافية لـ enafor خلال الفترة (2013-2000)	(09.02)

## قائمة الاختصارات

الرمز	الدلالة
<b>ISO</b>	International Standardization Organization المنظمة العالمية للتقييس
<b>CFC</b>	Chlorofluorocarbure مركبات الكربون الكلور الفلور
<b>QHSE</b>	Qualité, Hygiène, Sécurité, Environnement الجودة، الأمن، الصحة، البيئة
<b>IWCF</b>	International Well Control Forum الشهادة الدولية في التحكم بآبار النفط
<b>DFC</b>	Direction Finances & Comptabilité مديرية المالية والمحاسبة
<b>DQSE</b>	Direction Qualité, Santé/Sécurité & Environnement مديرية الجودة، الصحة/الأمن والبيئة
<b>ENAFOR</b>	Entreprise Nationale de Forage المؤسسة الوطنية للتنقيب
<b>KCA</b>	كانت مؤسسة أجنبية بريطانية وأصبحت قاعدة الحياة التابعة لها سابقا تستعملها المؤسسة لتخزين معادنها Kingdom Company Algeria
<b>TAPD / TAP</b>	TAXE SUR ACTIVITIES POLLUANTES DANGEREUSES الرسوم على النشاطات الملوثة أو/و الخطيرة

# المقدمة

لقد أصبحت اليوم مشكلة البيئة من أهم وأخطر المشكلات التي تواجهها الدول والمجتمعات، ولاسيما مع التطور العلمي الهائل والنهضة الصناعية الضخمة التي ظهرت في بداية القرن العشرين، وتحطت مشكلة التلوث البيئي حدود كل الدول، وتجاوزت كل المسافات لتصبح مشكلة عالمية تعانيها كل الكائنات الحية، فتزداد درجة تأثيرها في التوازن البيئي بتزايد الأنشطة الصناعية وتراكم مختلف النفايات التي تضاعف وتسرع في انتقال التلوث، وقد أدت الحساسية المفرطة للقضايا البيئية إلى تنامي مستوى الإدراك لدى كل المتعاملين سيما المستهلكين، تبعاً لذلك، برز في السنوات الأخيرة عدد من القضايا البيئية ذات الأولوية أصبحت من أهم مشكلات العصر ومحل اهتمام الكثير من الدول منها الجزائر التي تفتنت لهذه الأخطار البيئية وقامت بسن تشريعات وقوانين لحماية البيئة وتحمل في ذات الوقت المؤسسات الصناعية مسؤولية الأضرار التي تسببها للبيئة.

حيث تقع على عاتق المؤسسات الاقتصادية، مهما كان نوع النشاط الذي تمارسه، مسؤوليات كبيرة فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة والمشاركة الفعالة في الحد والتغلب على المشكلات البيئية، وتأتي هذه المسؤولية خاصة وأنها تعتبر من المسببين الرئيسيين في التلوث البيئي الناتج عن نشاطاتها الاقتصادية، بالإضافة لمسؤوليتها الاجتماعية، وتستمد المؤسسات الاقتصادية مسؤولياتها في إطار الجهود والالتزامات المحلية والدولية الرامية للحد من التلوث البيئي بجميع أشكاله.

وفي نفس الوقت تسعى المؤسسات الاقتصادية على اختلاف طبيعتها نشاطها إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم أرباحها، إلا أنها تحدث خلال نشاطها مجموعة من الآثار السلبية على البيئة (التلوث، استنزاف الموارد الطبيعية) وعلى المجتمع بالاستغلال غير العقلاني لليد العاملة خاصة من قبل الشركات الكبرى بإهمال آثارها السلبية على العمال (الأمن، الصحة، التدريب) وهو ما أدى إلى الحديث على الأداء البيئي والاجتماعي علاوة على الأداء الاقتصادي.

وقد عكست التجارب العملية للعديد من المؤسسات في هذا المجال الفوائد العديدة التي تعود على المؤسسات عندما تضع المشكلات البيئية ضمن أولوياتها الاستراتيجية، فالعمل الاستراتيجي توسع ليشمل الجوانب البيئية التي تؤثر بدورها في عملية اتخاذ القرار الإداري، فقد حققت إدارة البيئة منافع اقتصادية تتمثل أساساً في تخفيض التكاليف المباشرة كتكاليف الطاقة والموارد، إلى جانب الحصول على منافع غير مادية تتعلق بتحسين صورة المؤسسة وسمعتها، وتحسين أدائها المالي بصفة خاصة.

ورغم الأهمية التي يكتسبها قطاع النفط في الجزائر، إلا أنه قد يشكل عائق لما يسببه من أضرار سلبية على المحيط قد تؤدي إلى أخطار جسيمة على صحة الإنسان والمجتمع... الخ.

وفي ظل ما سبق ذكره تتجلى معالم الإشكالية الأساسية لهذا البحث، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي :

**ما أثر إدماج السلوك البيئي للمؤسسة الوطنية للتنقيب على أدائها المالي ؟**

ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع نطرح إلى الأسئلة الفرعية وهي :

- فيما يتمثل السلوك البيئي للمؤسسة الوطنية للتنقيب ؟
- ما هي العوامل المحددة للسلوك البيئي للمؤسسة الوطنية للتنقيب ؟
- عند إتباع المؤسسة الوطنية للتنقيب لسلوك بيئي يؤثر على أدائها المالي أم لا ؟

## المقدمة

### فرضيات الدراسة :

- السلوك البيئي هو السلوك الذي تتخذه المؤسسة الوطنية للتنقيب لحماية البيئة والتحكم في تأثيراتها السلبية عليها.
- العوامل المحددة للسلوك البيئي للمؤسسة الوطنية للتنقيب هي الضغوطات الحكومية فقط.
- إن إدماج المؤسسة الوطنية للتنقيب لسلوك بيئي واعي له تأثير سلبي على الأداء المالي في المدى القصير وتأثير إيجابي في المدى الطويل.

### مبررات اختيار الموضوع :

هناك الأسباب الموضوعية والأخرى الذاتية على النحو الآتي :

#### ✓ الأسباب الموضوعية :

- ☞ زيادة الاهتمام بقضايا البيئة والنفط في الآونة الأخيرة نظرا لتفاقم المشاكل البيئية الناتجة عن نشاطات الصناعية؛
- ☞ طبيعة التخصص التي تسمح بدراسة مثل هذه المواضيع؛
- ☞ تزايد الوعي لدى أفراد بالمشاكل البيئية والصحية وتفاقمها، حيث صارت تشكل كحاجز لهذا فالمؤسسات مجبرة على تبني السلوك البيئي الواعي في استراتيجيتها على المدى البعيد لتحقيق الرفاهية للمجتمع والاستمرارية والنمو وبقاء.

#### ✓ الأسباب الذاتية :

- ☞ الميول الشخصي لموضوع أثر السلوك البيئي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ورغبة منا في التعمق أكثر في مختلف جوانب هذا الموضوع، خاصة وأن تبني سلوك بيئي واعي في المؤسسة أصبحت في الوقت الراهن ضرورة ملحة بالنسبة لكل أنواع المؤسسات، وذلك حتى تتمكن من البقاء والاستمرار وتحقيق النجاح في ظل ما تفرضه بيئة الأعمال من تحديات؛
- ☞ محاولة إسقاط المعارف النظرية على أرض الواقع على إحدى أهم المؤسسات الجزائرية واستخلاص التوصيات؛
- ☞ المساهمة في إضافة شيء جديد للمعرفة وإثراء مكتبتنا بمرجع جديد؛
- ☞ نقص المراجع باللغة العربية للمساعدة على البحث في مجال السلوك البيئي.

### أهداف الدراسة :

- ☞ التعرف على واقع تبني سلوك بيئي من طرف المؤسسة الوطنية للتنقيب؛
- ☞ التعرف على عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للتنقيب؛
- ☞ دراسة تأثير إدماج السلوك البيئي على الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

### أهمية الدراسة :

- ☞ ضرورة حماية البيئة من طرف المؤسسات الصناعية خاصة البترولية منها في الجزائر؛
- ☞ الحدائة النسبية للدراسة خاصة بالنسبة للمؤسسات البترولية؛



## المقدمة

حماية البيئة ووجوب امتثال المؤسسات للقوانين والتشريعات وكذا المعايير التي تهدف لحمايتها؛  
استخراج التأثير للسلوك البيئي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

### حدود الدراسة :

تمت هذه الدراسة بالمؤسسة الوطنية للتنقيب -بحاسي مسعود -ولاية ورقلة، وتحديدًا بمديرية النوعية والصحة والأمن والبيئة DQHSE ومديرية المحاسبة والمالية DFC ، أما عن المجال الزمني لبحثنا فهو يتحدد من سنة 2000 الى غاية سنة 2013، وفيما يخص الفترة التربص تمت خلال شهر مارس وأفريل سنة 2015.

### منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة :

ولأغراض تحقيق هذه الأهداف تم اتباع منهجين هما أولاً المنهج الوصفي والذي يعتمد على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفاً علمياً دقيقاً، بهدف تحديد ملامحها وصفاتها الخاصة بها تمهيداً لتحليلها، بمعنى أن عملية الوصول إلى النتائج في هذا البحث قد تمت وفقاً لتسلسل منطقي ابتداءً من وصف العلاقة القائمة بين المفاهيم الأساسية وثانياً المنهج التحليلي والذي يعتمد على تحليل العلاقات التي تم وصفها بناءً على المنهج السابق في هذه الدراسة، بحيث أن الجانب التطبيقي شكل دراسة حالة وهذا بتقديم صورة تحليلية واضحة تبرز لنا من خلال دراسة المؤشرات والنسب المالية وذلك بإجراء المقارنة بين السنوات، ومن ثم بيان النتائج بصورتها الواقعية سواء سلبية أم إيجابية، ومن ثم تقييم ما افزره التحليل للعلاقات بين المفاهيم الأساسية في هذا البحث من اجل الخروج بالتوصيات الملائمة.

### مرجعية الدراسة :

لدراسة الموضوع اعتمدنا على عدة مصادر وذلك لأسباب تتعلق بطبيعة الموضوع وأخرى تتعلق من ناحية الأمانة العلمية كل حسب مضمونه وموضعه من البحث فقد اعتمدنا على الكتب والمقالات والجرائد الرسمية فيما يخص الجانب النظري لبعض المفاهيم العلمية وكذلك اعتمدنا على التقارير والرسائل العلمية والمقابلات التي أجريت لتكوين الجانب الميداني وإحاطته بكل الجوانب حسب ما توصلنا إليه من معلومات.

### صعوبات الدراسة :

لقد واجهتنا العديد من الصعوبات، حالت دون انجاز هذه الدراسة على أكمل وجه، نذكر منها ما يلي :

- قلة المراجع ذات العلاقة المباشرة بالموضوع، سواء على مستوى المكتبات الجامعية أو العامة؛
- صعوبة إجراء الدراسة التطبيقية للبحث، وذلك لصعوبة الحصول على كل المعلومات المطلوبة، والتي تسمح بالوصول إلى النتائج المرجوة من البحث.

هيكل الدراسة :

من أجل الإلمام بأهم الجوانب الرئيسية للدراسة، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعية، تم تقسيم البحث إلى جزئين، كما يلي :

**الفصل الأول :** خصص للأدبيات النظرية والتطبيقية وفيه تم التطرق إلى أهم الدراسات التي عالجت جوانب الموضوع مع الإشارة إلى المفاهيم النظرية لمتغيرات البحث.

**الفصل الثاني :** وهو الجزء التطبيقي، حاولنا من خلاله إسقاط أهم ما جاء في الدراسة النظرية على عينة الدراسة (المؤسسة الوطنية للتنقيب) بدراسة الحالة التي أجريت بالمؤسسة والتي تحدد العلاقة الموجودة بين السلوك البيئي والأداء المالي.

**الفصل الأول :**

**الأدبيات النظرية والتطبيقية لعلاقة**

**السلوك البيئي بالأداء المالي**

تمهيد :

يؤثر نشاط المؤسسات الصناعية على البيئة، ويحدث المشكلات البيئية التي تتلخص في ثلاثة مظاهر : تلوث البيئة، تدهور نوعيتها، واختلال توازنها.

وعليه تسعى المؤسسات إلى احداث التوازن بين مساعي التطور الاقتصادي وحتمية الحفاظ على البيئة، بحيث تزايد مؤخرًا الاهتمام العالمي بالعامل البيئي، فقد أضحى مجالًا للتنافس بين المنشآت، ولما لها من تأثير جوهري على مركزها المالي، ومنه لدراسة أثر السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية على أدائها المالي فقد تم في هذا الفصل التزود بالإطار النظري للسلوك البيئي من خلال مفهومه وتصنيفاته والعوامل المحددة له والتي يتم التطرق إليها في هذه الدراسة من جهة، ومن جهة أخرى التطرق على الأداء المالي من خلال مفهومه وأهميته ومعايره ومؤشراته، بالإضافة إلى التطرق للدراسات السابقة التي تمس موضوع الدراسة، قصد تسهيل فهم متغيرات الدراسة. وسيكون هيكل هذا الفصل كما يلي :

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول السلوك البيئي والأداء المالي

المبحث الثاني : دراسات سابقة حول السلوك البيئي والأداء المالي

## المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول السلوك البيئي والأداء المالي

تعددت المشاكل البيئية وتنوعت وأصبحت تشكل خطرا حقيقيا على الإنسان وعلى الحياة برمتها، وذلك بفعل الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي لم تراعى الاعتبارات البيئية، وركزت على الاستغلال غير الأمثل وغير المتصالح مع البيئة والموارد البيئية، وبذلك أصبحت المشكلات البيئية واحدة من أهم المشكلات الكونية المعاصرة التي اهتم بها العالم.

### المطلب الأول : السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية

لم تعد الكفاءة والربحية كافيتين لاستدامة المؤسسات الاقتصادية، إذ يتطلب عليها تغيير في نمط تسييرها آخذة بعين الاعتبار البعد البيئي وإدماج الاهتمامات البيئية في عملياتها الإنتاجية، بغية الوصول إلى مستويات عالية وتحقيق تكامل وتوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية البيئية.

### الفرع الأول : مفهوم السلوك البيئي

قبل التطرق إلى مفهوم السلوك البيئي سوف نعرف الأداء البيئي.

بحيث تعرف منظمة الإيزو الأداء البيئي Environmental Performance في إطار معيار ISO-14031 على أنه : "النتائج التي تتحصل عليها إدارة المنظمة من خلال تعاملها مع البيئة"، ويختلف هذا التعريف قليلا عن التعريف المرتبط بمعيار ISO 14001 : "النتائج القابلة للقياس لنظام إدارة البيئة في منظمة ذات الارتباط بالتحكم في الجوانب البيئية والناجمة عن الأهداف والسياسات البيئية".<sup>1</sup>

كما عرف Lilly Scheibe الأداء البيئي على أنه : "كل تصرفات المؤسسة اتجاه البيئة بغض النظر قابليتها أو عدم قابليتها للقياس، وبغض النظر أيضا عن تأثيرها عليها أو عدمه، أي أن الأداء البيئي هو كل تأثير للمؤسسة على البيئة سواء كان إيجابيا أو سلبيا".<sup>2</sup>

اعتمدنا خلال دراستنا هذه إلى التسمية "السلوك البيئي" بدل السلوك الذي تطوره المؤسسة في علاقتها المتبادلة مع البيئة لعدة اعتبارات، منها أن حماية البيئة أصبحت ضرورة لا مفر منها على كل المستويات الكلية والجزئية وفي المؤسسات، إضافة إلى أن مصطلح السلوك أصبح متداولاً في الأدبيات الاقتصادية ولم يعد مقتصرًا على علم الاجتماع فحسب.<sup>3</sup>

-يعرف كل من "Kollumus et Agyeman" 2002 بأن السلوك البيئي هو : "السلوك الذي يعتمد الفرد في اتخاذ قراراته، بطريقة واعية، للحد من الآثار السلبية على البيئة الطبيعية والمبنية".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عثمان حسن عثمان، دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، يومي 07-08 أبريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص8.

<sup>2</sup> صفية قاحة، أثر تبني فلسفة التسويق الأخضر في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص4.

<sup>3</sup> عائشة سلمى كيجلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008، ص57.

<sup>4</sup> Diane Pruneau et autres, L'adoption de comportements environnementaux: motivations, barrières et facteurs Facilitants, Article publié, **Applied Environmental Education and Communication**, Université de Moncton, Canada, 2006, p3.

- كما يعرفه كل من "Djane, Konate et Kouassi" بأنه : "السلوك أو التصرف حول موضوع يتضمن الإطار البيئي والزمني"، هذا النوع من السلوك من الصعب جدا تبنيه بسبب تعقيد عملية تغيير السلوك.<sup>1</sup>

- ويقصد بالسلوك البيئي الربط بين النمو الاقتصادي والقضاء على التلوث وتحسين البيئة المحيطة بالمؤسسة بأقل قدر من الطاقة، وبترشيد الاستهلاك، والإعلان عن سلوك جديد يقلل من الفاقد ويزيد من قاعدة المستفيدين، ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج الأخضر والحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها، بعيدا عن ضغط القوانين والتشريعات.<sup>2</sup>

- ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا اعطاء مفهوم وهو أن السلوك البيئي هو سلوك المؤسسة اتجاه البيئة أي خلق تأثير إيجابي على البيئة والتقليل من الأثر السلبي.

### الفرع الثاني : تصنيفات السلوك البيئي

تغير السلوكيات البيئية من مؤسسة إلى أخرى حسب طبيعة التزامها اتجاه البيئة، ويمكن التمييز بين ثلاث أصناف من السلوكيات :

#### ● السلوك البيئي الدفاعي : (Comportement éco défensif) :

المؤسسة التي تتبنى هذا السلوك هدفها الوحيد هو تحقيق الربح، وينظر إلى الاستثمارات الخضراء على أنها تكاليف غير ضرورية،<sup>3</sup> يستند هذا النوع من السلوك إلى منطق مالي يركز على النتائج الاقتصادية الفورية،<sup>4</sup> وتجنب العائد الفوري وتعتبر الاستثمارات الاقتصادية والبيئية عبئا وتكلفة إضافية بالنسبة لها،<sup>5</sup> هذا الصنف من السلوك البيئي للمؤسسات بدأ في التلاشي تدريجيا لأن المخاطر المترتبة عن عدم الالتزام بالتنظيمات والتشريعات البيئية أصبحت كبيرة ومن غير الممكن تجاهلها.<sup>6</sup>

#### ● السلوك البيئي الممثل (المساير-المماثل-الشكلي) : (Comportement éco conformiste) :

تكتفي المؤسسات التي تتميز بهذا النوع من السلوك بالامتثال والالتزام بالمعايير التي تفرضها التشريعات البيئية دون أن تذهب أبعد من ذلك حتى وإن كانت وسائلها التقنية تسمح لها بذلك،<sup>7</sup> دون الولوج في أكثر مما هو منصوص حتى وإن أمكنها ذلك تقنيا، فهدفها هنا هو الحفاظ على مستوى مثالي من الأرباح مع المحافظة على مشروعيتها،<sup>8</sup> هذه المؤسسات ترى بأن الاستثمارات البيئية هي تكاليف لا مفر من تحملها لكن يجب العمل على التخفيض من مستوياتها،

<sup>1</sup> Djane Kabran Aristide, Konate Aïstan et Kouassi Fabrice Constant, **éducation environnementale a l'école primaire et adoption du comportement environnemental par l'élève**, Programme des subventions ROCARE pour la recherche en éducation, Réseau Ouest et Centre Africain de Recherche en Education (ROCARE), Côte D'ivoire, Edition 2009, p12.

<sup>2</sup> عائشة سلمى كيجلي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

<sup>3</sup> Béatrice Bellini Butel : **l'intégration de la donnée écologique dans la gestion de l'entreprise une analyse contingente au niveau des sites de production**, Thèse de doctorat, Sous la direction de Alain Desreumaux, Université Lille 1, 1997. p 138.

<sup>4</sup> محمد عادل عياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 2009/07 - 2010، ص 21.

<sup>5</sup> دادن عبد الوهاب، يوسف حميدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين الالتزام البيئي ومنطق تعظيم الربح، **ملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص 1272.

<sup>6</sup> نور الدين جوادى، هالة جديدي، عقبة عبد اللاوي، السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، **ملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 451.

<sup>7</sup> محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>8</sup> Béatrice Bellini Butel, **Op.Cit.**, P 138.

عبارة أخرى، تنظر إلى الاهتمام بالبيئة كأمر ضروري لكن الاستثمار في ذلك يجب أن يخفض قدر الإمكان، لذا، فهي تكتفي بالامتثال للحد الأدنى للمعايير البيئية القانونية<sup>1</sup>.

### • السلوك البيئي الواعي (الحساس) : (Comportement éco sensible) :

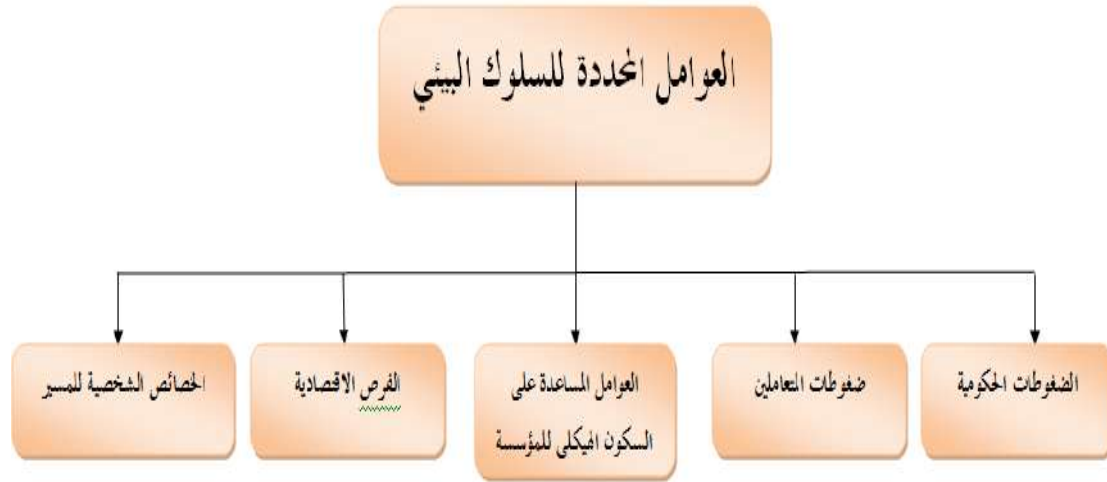
يستند السلوك وتصرف هذه المؤسسات إلى ما يفوق المتطلبات التنظيمية، فهي تتميز بالحساسية العالية للمشاكل البيئية في نظرها عنصر أساسيا لاستمرارية المؤسسة، أي يتمثل هذا السلوك في التكامل الإستراتيجي المطبق فعليا ويعتبر الاستثمار البيئي الأخضر أكثر ربحية على المدى البعيد، والمؤسسات التي تنتهج هذا السلوك تهدف الى تحقيق أهداف بيئية تقع في مستوى أعلى من ذلك الذي تحدده المعايير، وهذا بغية تحقيق الأهداف المتمثلة في تحقيق الربح من خلال اقتناص فرص اقتصادية والدخول إلى أسواق جديدة، والحفاظة على صورة المؤسسة<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث : العوامل المحددة للسلوك البيئي

تمثل البيئة المحيطة بالمؤسسة مجموعة العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة أو التي يحتمل أن تؤثر على فعالية وكفاءة الأداء التنظيمي.

وتختلف الضغوطات التي تؤثر على تبني المؤسسات الاقتصادية لسلوك بيئي معين باختلاف درجة تطور المجتمعات والمعتقدات الاجتماعية، فهناك من يرى بأنها تتباين بين محددات تتعلق بهيكل المؤسسة، تنظيمها الإداري وعلاقاتها الاجتماعية إضافة إلى محددات تتعلق بالقيم، وآخرون يرون بأنها تتمايز بين محددات اجتماعية ومحددات اقتصادية<sup>3</sup>.

### الشكل رقم (01.01) : العوامل المحددة للسلوك البيئي



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجعين :

— عائشة سلمى كيجلي، مرجع سبق ذكره ص.ص 66-75.

— محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره ، ص.ص 11-17.

<sup>1</sup> محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>2</sup> أسماء درويش، أثر السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية على أدائها المالي، مذكرة ماستر ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 10.

<sup>3</sup> عائشة سلمى كيجلي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

أولا : الضغوطات الحكومية :

تلجأ السلطات العمومية في أغلب الأحيان إلى وضع مجموعة من التدابير الردعية والمحفزة من أجل دفع المؤسسات إلى إدماج الاهتمامات البيئية في إدارتها، وعند وضعها للسياسة البيئية، تقوم السلطات العمومية بالاختيار بين ثلاثة أنواع من الأدوات:

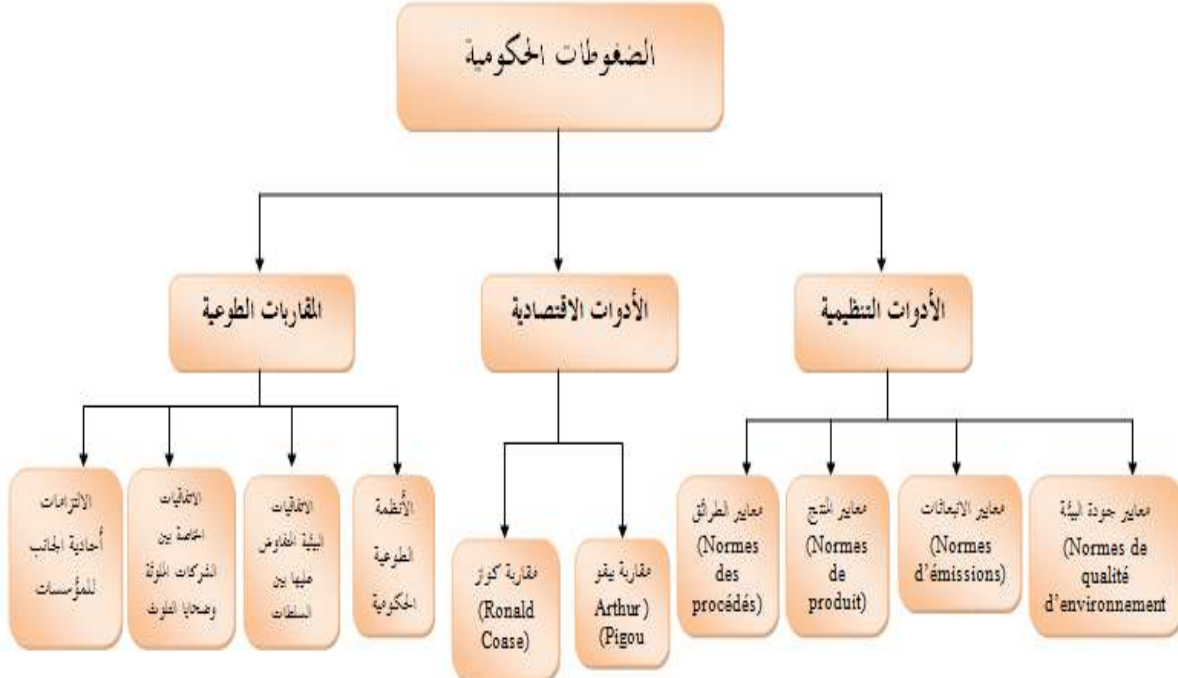
- الأدوات التنظيمية : (les mesures réglementaires):
- الأدوات التحفيزية : (les mesures incitatives):
- المقاربات الطوعية : (approches volontaires):

تستعمل الحكومات هذه الأدوات استجابة للضغوطات المتزايدة للرأي العام والذي أصبحت حماية البيئة من أولى اهتماماته، وحسب الكثير من الباحثين، تشكل أدوات السياسة البيئية للحكومة المصدر الأهم للضغوط الخارجية الممارسة على المؤسسات من أجل حماية البيئة.<sup>1</sup>

إن أهم القوانين والتشريعات التي أصدرتها الدولة لحماية البيئة هي كالتالي :

- إدماج الرسم البيئي (الجباية البيئية انطلاقا من مبدأ على من يلوث البيئة يدفع الثمن والهدف من ورائه هو حث المؤسسات الصناعية على انتهاج تصرفات أكثر حماية للبيئة. حدد مبلغ الرسم ب 10.500 دج . عن كل طن إذا كان الملوث يمارس نشاطا صناعيا.<sup>2</sup>

الشكل رقم (02.01) : الضغوطات الحكومية



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مرجع : محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص.ص 11-14.

<sup>1</sup> محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

<sup>2</sup> عبد الرحمان العايب، شريف بقة، قراءة في دور الدولة الداعم لتحسين الأداء البيئي المستدام للمؤسسات الاقتصادية، حالة الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، ص 87.



### 1. الأدوات التنظيمية : (les mesures réglementaires) :

تهدف هذه الأدوات إلى تفعيل أهداف النوعية البيئية التي ترسمها السلطات العمومية، يمكن أن تفرض على الأنشطة الإنتاجية سقفًا للتلوث أو أن تفرض اعتماد أنظمة إنتاج غير ملوثة، لكي يكون احترام هذه القواعد فعالاً، يجب أن يخضع إلى رقابة صارمة، في حالة اختراق القانون، تسلط عقوبات جبائية على المتحايين، وتوجد أربع أنواع أساسية من هذه المعايير<sup>1</sup> (أنظر الشكل رقم (02))

ويعد احترام التنظيمات سارية المفعول شرط ضروري لضمان استمرارية ونمو المؤسسة، حل التنظيمات البيئية تصدر في شكل قوانين أو مراسيم بمختلف أنواعها، ويعتبر الإلتزام بالتنظيم البيئي المحرك الأساسي لأي تقدم في مجال حماية البيئة.<sup>2</sup>

### 2. الأدوات الاقتصادية : (les mesures incitatives) :

هناك نوعين من التحفيز الاقتصادي نتجا عن اختلاف المقاربتين اللتين اعتمدهما كل من الاقتصاديين : بيقو (Arthur Pigou) وكواز (Ronald Coase).

#### أ. مقارنة بيقو : (Arthur Pigou)

هذا النوع يركز على الرسوم؛ الأتاوات والإعانات، هذه الأخيرة هي أموال تقدم للمؤسسة لتشجيعها على اعتماد الممارسات النظيفة (Les Pratiques Propres)، حيث تستند هذه الأدوات على مبدأ الملوث-الدافع (Principe Pollueur-payeur) والذي يقضي بضرورة دفع الملوث لتكاليف إزالة الأضرار التي تسبب فيها.<sup>3</sup>

#### ب. مقارنة كواز : (Ronald Coase)

يستند إلى إنشاء حقوق ملكية على السلع البيئية (bien environnementaux)، أي خصخصة موارد الطبيعة، وإنشاء أسواق لتداول هذه السلع، هذا التداول يحدد لها سعراً، وينظم استغلالها.<sup>4</sup>

### 3. المقاربات الطوعية : (approches volontaires) :

تعتبر المقاربات الطوعية الجيل الثالث من أدوات السياسة البيئية وتعني بالنسبة للمؤسسة تفعيل نجاعتها البيئية، حيث تعرف المقاربة الطوعية بأنها الوسائل التي بواسطتها تلتزم المؤسسات طوعياً بتحسين أدائها البيئي.<sup>5</sup>

#### ثانياً : ضغوطات المتعاملين

<sup>1</sup> منظمة اليونسكو، أدوات السياسات الوطنية للبيئة، 2015/02/03، 12:32 :

[http://www.unesco.org/most/sd\\_arab/Fiche3a.htm](http://www.unesco.org/most/sd_arab/Fiche3a.htm)

<sup>2</sup> محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص12.

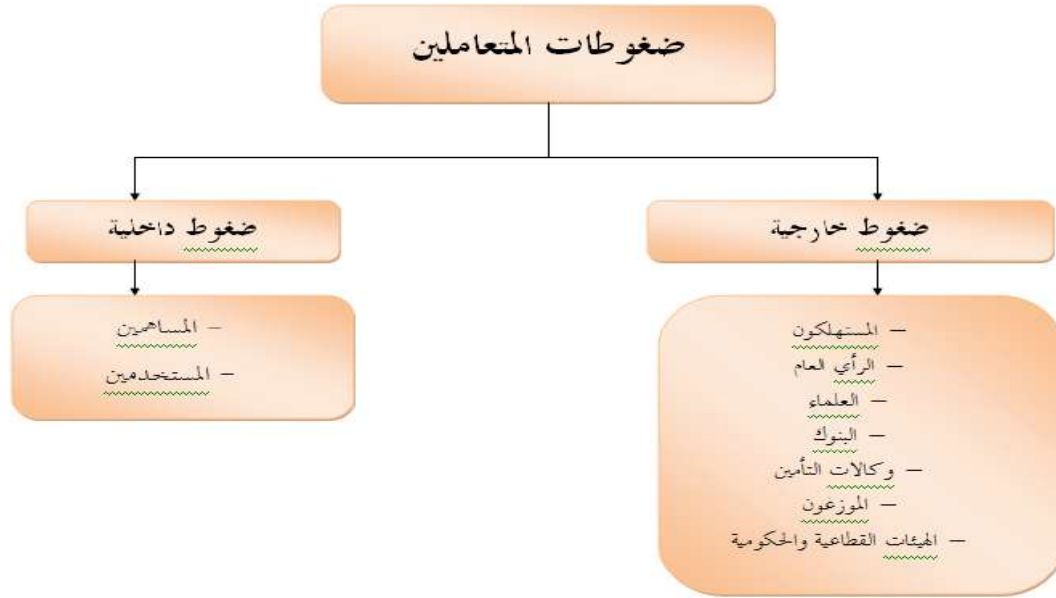
<sup>3</sup> نفس المرجع والصفحة سابقاً.

<sup>4</sup> نور الدين جوادي، هالة جديدي، عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص450.

<sup>5</sup> الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل المساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.

تتعامل المؤسسة خلال نشاطها اليومي مع أطراف عديدة من المتعاملين الاقتصاديين وغير الاقتصاديين، هذا ما يجعلها عرضة لضغوطات عدة، لكنها تحاول أن تتأقلم مع المستجدات من خلال سلوك معين يرضي هؤلاء المتعاملين، هذا ما يجعلها تتوخى الحذر أكثر عند رسمها لسياستها الداخلية وبنائها لاستراتيجياتها لحماية البيئة.

الشكل رقم (03.01) : ضغوطات المتعاملين



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع : عائشة سلمى كيجلي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 66-73.

1. ضغوط خارجية :

تعتبر المؤسسة الاقتصادية جزءا من المجتمع وأن عوامل البيئة الخارجية تؤثر عليها مباشرة وبشكل ملموس، مما يستدعي رعاية الإدارة وانتباهاها.<sup>1</sup>

– المستهلكون : حفز ظهور ونمو الوعي البيئي للمستهلك الشركات على انتهاج سلوك صديق للبيئة بهدف الحفاظ على وضعها التنافسي في السوق.<sup>2</sup>

– الرأي العام : وضغط الرأي العام هو حلقة المفتاح في سلسلة الضغوطات التي تثقل كاهل المؤسسة، لأن مطالبه لا تعتبر مهمة إلا تحت تأثير مجموعات أخرى أكثر إطلاعا.

– ضغوطات العلماء؛ الجمعيات البيئية ووسائل الإعلام : العلماء ووسائل الإعلام يشغلان مكان مماثل في آداب التسيير، ووقعهم لدى الرأي العام لا يقل أهمية عن الجمعيات البيئية، فالعلماء يعطون معلومات جديدة ويتحدثون عن واقع علمي، حيث أن وسائل الإعلام تقوم بإيصال هذه المعطيات للعام، أي أن لها دورا في

<sup>1</sup> عائشة سلمى كيجلي، مرجع سبق ذكره، ص.68.

<sup>2</sup> محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص.16.

نشر الوعي الجماعي بنقلها لمعلومات قد تكون أفلتت منهم ولا يدركونها، كما أن الجمعيات البيئية تمارس ضغوطا متزايدة على المؤسسات الاقتصادية والحكومات، بهدف المحافظة على البيئة وحمايتها.<sup>1</sup>

– **البنوك** : هي المصدر الأساسي لتمويل المؤسسة ومن واجب البنوك مراجعة السلوك البيئي للمؤسسات عند دراسة طلبات تمويلها.

– **وكالات التأمين** : تستثني شركات التأمين المخاطر البيئية من أشكال التأمين العادية، وتخصها بعقود تأمين متخصصة تحد وتضيق من مدى التغطية وتستبعد كلية تأمين المخاطر البيئية غير المحددة بوضوح نظرا لعدم إمكانية تقدير الخسائر المترتبة عنها.

– **الموزعون** : تتخذ مؤسسات التوزيع إجراءات تبرهن من خلالها على اهتمامها بقضايا البيئة، الأمر الذي أثر بشكل كبير على توجهات المنتجين.

– **الهيئات القطاعية والحكومية** : يقصد بالهيئات القطاعية ذلك الإطار التنظيمي الذي تجتمع فيه المؤسسات الناشطة في نفس القطاع الإقتصادي، هذه الهيئات تلعب دورا متزايدا في تحسيس المؤسسات بمسؤوليتها تجاه البيئة.<sup>2</sup>

### 2. ضغوط داخلية :

– **المساهمون** : الاهتمام بقضايا البيئة من طرف المساهمين هو أمر حديث نسبيا، ونتيجة لهذا الاهتمام، قامت بعض وكالات التقييم (Agences de notation) بإعداد مؤشرات الأخلاقيات (Indices éthiques) بهدف إعلام المساهمين بالممارسات المسؤولة (responsables Pratiques) للشركات، ومن بينها الممارسات البيئية.<sup>3</sup>

– **المستخدمين** : المستخدمون هم أكبر الضغوطات المفروضة على المؤسسات فيما يتعلق بالبيئة.

### ثالثا : العوامل المساعدة على السكون الهيكلي للمؤسسة (العوامل الموقفية)

هناك عدة عوامل تؤثر على السكون الهيكلي للمؤسسة عند إدماجها للعامل البيئي في تسييرها.

#### 1. عمر المؤسسة :

يعتبر عدد كبير من الباحثين أن عمر المؤسسة يعد أول عنصر يفسر درجة اهتمام المؤسسة بالبيئة، مثلا : إذا كانت المؤسسة حديثة تكون لها قابلية أكبر للتكيف مع متطلبات البيئة على غرار المؤسسات المسنة.

#### 2. حجم المؤسسة :

المؤسسات الكبيرة تكون أكثر قابلية لإدماج البعد البيئي وانتهاج سلوك بيئي، على غرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

<sup>1</sup> عائشة سلمى كيجلي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 70-71.

<sup>2</sup> محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص.ص 16-17.

<sup>3</sup> محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص.ص 15.

### 3. التنظيم الداخلي للمؤسسة :

إدماج البعد البيئي في المؤسسة مرهون بشكل كبير بنوع الهيكل التنظيمي المتبنى من قبلها، فالمؤسسة التي تتبنى هيكل تنظيمي هرمي، في إدماجها للبعد البيئي تختلف جذريا عن تلك التي تتبنى هيكل تنظيمي مصفوفاتي أو أفقي<sup>1</sup>.

إضافة إلى عوامل أخرى لا يمكن حصرها كنشاط المؤسسة، نتائجها المالية، جنسيتها...إلخ.

### رابعا : الفرص الاقتصادية

إن إدماج البعد البيئي في المؤسسة لا يعد نتيجة للإلحاح فقط، بل هو أيضا نتيجة لرغبة المؤسسة في اقتناص بعض الفرص الاقتصادية مثل التحفيز التسويقي من خلال اعتماد مقاربة بيئية لتسويق منتجاتها كشركة مسؤولة عن حماية البيئة، كما قد تستخدم السلوك البيئي لأغراض المنافسة أو لغرض تحقيق المردودية من خلال عمليات إعادة تدوير النفايات والاستثمار في المجالات النظيفة<sup>2</sup>.

### خامسا : الخصائص الشخصية للمسير

الدور الذي يلعبه المسير أو المدير مهم جدا في إدماج العامل البيئي في المؤسسات بالرغم من تدخل الكثير من العوامل الأخرى المتعرض لها سابقا، خاصة في المؤسسات الكبيرة التي تتعقد وظيفة التسيير بها لكثرة الضغوطات عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني : الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة وجيدة، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حقته من نتائج وما ضيعته من فرص ومن أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم أدائها وخاصة الأداء المالي.

### الفرع الأول : لمحة عامة حول تقييم الأداء المالي

تعطي المؤسسات اهتماما كبيرا للجانب المالي، حيث تهتم بالأرباح وتراكمها باعتبارها تعطي انطبعا إيجابيا على نمو الأعمال، وبذلك تحول الإهتمام إلى البحث عن الإستخدام الأمثل لهذه الأموال، والتركيز على التدفقات المالية وإدارة النشاط المالي داخل المؤسسة، مما أدى بهذه المؤسسات إلى مواجهة تحديات متزايدة على الصعيدين الداخلي والخارجي، كزيادة التقدم التكنولوجي، ولكي تحافظ المؤسسات على مركزها المالي يتوقف إلى حد كبير على مدى كفاءة أدائها المالي بما يواكب تلك التحديات<sup>4</sup>.

### 1. مفهوم الأداء المالي وأهميته :

<sup>1</sup> عائشة سلمى كيجلي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 74-75.

<sup>2</sup> نور الدين جوادي، هالة جديدي، عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 450.

<sup>3</sup> عائشة سلمى كيجلي، مرجع سبق ذكره، ص.78.

<sup>4</sup> الزهرة رحمان، تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص.3.

يعد الأداء المالي المحدد لمدى نجاح المؤسسات، فعدم تحقيق المؤسسات للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب، من شأنه أن يعرض وجودها واستمرارها للخطر.<sup>1</sup>

### أ. مفهوم الأداء المالي :

اختلفت وجهات نظر الباحثين نسبياً حول تحديد مفهوم الأداء المالي، نظراً لتباين وجهات النظر حول تحديد الوظيفة المالية، وتطورها لتصبح وظيفة لا تختص فقط بإجراءات تدبير الموارد اللازمة واتخاذ القرارات، بل لتشمل القيام بالتخطيط المالي والرقابة المالية، كما يعود أيضاً التباين في تحديد مفهوم الأداء المالي إلى تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية مالية ومعاصرة وإلى تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية واقتصادية، إذ يعرف الأداء المالي من وجهة نظر الإدارة على أنه قدرة المؤسسة على توليد الأرباح وتشكيل الثروة.<sup>2</sup>

— يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الأعمال حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية تقيس مدى إنجاز الأهداف كما يعبر عنه من خلال مؤشرات مالية مثل الربحية وأنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المنظمات ويسهم الأداء المالي في إتاحة الموارد المالية وغيرها ويزود المنظمة بفرص الاستثمار في ميادين الأداء المختلفة التي تساعد في تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.<sup>3</sup>

— يمكن تعريف الأداء المالي على أنه : "قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل للموارد في الاستخدامات قصيرة وطويلة الأجل، من أجل تكوين الثروة وتحقيق الأهداف المرجوة".<sup>4</sup>

— الأداء المالي هو أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق في يوم محدد وفترة معينة.<sup>5</sup>

— كما ترى كل من Maria Psillaki و Dimitris Margaritis أن "الأداء المالي الجيد هو الذي يعمل على تخفيض تكلفة رأس المال".<sup>6</sup>

— الأداء المالي هو تعظيم النتائج وذلك من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء.<sup>7</sup>

— أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة، على تصدي المخاطر والصعاب المالية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ذهية بن عبد الرحمان، دراسة تأثير التغيرات في مؤشرات الأداء على اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص103.

<sup>2</sup> نفس المرجع والصفحة سابقاً.

<sup>3</sup> عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيبي، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديدات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، ص237.

<sup>4</sup> شهرزاد قاسمي، الرفع المالي كمؤشر لقياس الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص12.

<sup>5</sup> محمد محمود الخطيب، الأداء وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 45 - 46.

<sup>6</sup> ذهية بن عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص104.

<sup>7</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية): دروس وتطبيقات، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص40.

ب. أهمية الأداء المالي :

- بشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:<sup>2</sup>
- تقييم ربحية المؤسسة والهدف منه وهو تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهم؛
- تقييم سيولة المؤسسة والهدف منه هو تحسين قدرة المؤسسة في الوفاء بالالتزامات؛
- تقييم تطور نشاط المؤسسة وذلك بغية معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح؛
- تقييم مديونية المؤسسة ومن خلال معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي؛
- تقييم تطور حجم المؤسسة من أجل تحسين القدرة الكلية للمؤسسة.

## 2. مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته :

### • مفهوم تقييم الأداء المالي :

يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم (Jugement) ذو قيمة (Valeur) حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)، أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف معرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.<sup>3</sup>

ويعرف أيضا على أنه مدى تحقيق القدرة الإيرادية والكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الإستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي.<sup>4</sup>

وبذلك يمكن القول أن تقييم الأداء المالي في المؤسسة من أهم استعمالات التحليل المالي، فيتم من خلاله الحكم على مستوى توزيع الأرباح وقدرة المؤسسة على توفير السيولة وسداد الإلتزامات وقدرتها على الإئتمان، بالإضافة إلى تقييم الأصول وذلك للجهات التي تستفيد من هذا التقييم مثل : المستثمرين، المقرضون، الجهات الرسمية... الخ.

### • أهمية تقييم الأداء المالي :

يعد تقييم الأداء المالي:<sup>5</sup>

- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة أو جانب معين؛
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة؛

<sup>1</sup> دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو ارساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية (حالة بورصتي الجزائر وباريس)، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 43.

<sup>2</sup> رشيدة جليلي، دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص3.

<sup>3</sup> دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 04، 2006، ص41.

<sup>4</sup> صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على أداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص90.

<sup>5</sup> ذهبية بن عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص106.

- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في المؤسسة لبذل المزيد من الجهد.

### 3. خطوات تقييم الأداء المالي :

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:<sup>1</sup>

- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن ضعف الأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع؛
- الحصول على مجموعة القوائم والتقارير المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات المالية والقوائم السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة؛
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي، اختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين في ذلك عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب.

### الفرع الثاني : معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي

#### 1. معايير تقييم الأداء المالي :

إن عملية تقييم الأداء المالي لا يمكن أن تتم إلا بتوفر مجموعة معايير التي تفسر من خلال مجموعة من المؤشرات ونشير إلى وجود فرق بين المعيار والمؤشر، فالأول يعني الأساس التي يستند عليها عملية تقييم الأداء، أما المؤشر فهو أداة للقياس وتفسير المعيار، أي أن المعيار يتم قياسه وتفسيره من خلال مجموعة من المؤشرات وهو كالآتي:<sup>2</sup>

#### - المعايير التاريخية : (Historical Standards)

وتحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة المالية والاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.

#### - المعايير المطلقة : (Absolute Standards)

وتأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات، وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة مثل نسبة التداول (02) مرة والنسبة السريعة (01) مرة.

#### - المعايير القطاعية : (Industry Standard)

يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في رقابة الأداء، وهي معايير تمثل متوسط لأداء القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، خاصة وأن المؤسسات تتشابه في العديد من الصفات والخصائص داخل نفس القطاع.

#### - المعايير المستهدفة : (Target or Budgetary Ratios)

وهي نسب تستهدف إدارة المؤسسة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات (الخطط)، وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه الابتعاد بين الأداء الفعلي والمخطط، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

#### 2. مؤشرات تقييم الأداء المالي :

<sup>1</sup> محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 51.

<sup>2</sup> أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص 78.

تعتمد عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية على مجموعة من المؤشرات من بينها :

أولا : مؤشرات التوازن المالي :

يقصد بالتوازن المالي تحقيق خزينة، أي مستوى سيولة متلائم مع الاحتياجات المالية للمؤسسة، فتحقيق التوازن المالي يساعد المؤسسة على بقائها واستمراريتها ونموها كما يجنبها حدوث أزمات على مستوى الخزينة كونه يمكنها من المحافظة على السيولة لتغطية الاستحقاقات الآتية.<sup>1</sup>

### 1. رأس المال العامل : (FR) (Fonds de Roulement) :

يعرف رأس المال العامل على انه فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة.<sup>2</sup>

ويسمى رأس المال العامل بمائش الأمان حيث يعرف على أنه هامش أمان بالنسبة للمؤسسة.<sup>3</sup> ويحسب بالعلاقة

التالية :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة.}$$

$$= (\text{الأموال الخاصة} + \text{الديون الطويلة}) - \text{الأصول الثابتة.}$$

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل.}$$

$$= (\text{المخزونات} + \text{قيم محققة} + \text{قيم جاهزة}) - \text{الديون قصيرة الأجل.}$$

### 2. الإحتياج في رأس المال العامل : (BFR) (Besoins Fonds de roulement) :

يعرف الإحتياج في رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل.<sup>4</sup> ويحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{الإحتياج في رأس المال العامل} = \text{إحتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة.}$$

$$= (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم غير جاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

$$\text{الإحتياج في رأس مال العامل} = \text{إحتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة.}$$

$$= (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

<sup>1</sup> Diemer Arnaud, **Economie d'entreprise**, 3<sup>eme</sup> partie, **la stratégie des entreprises, diagnostic stratégique**, p 14, disponible sur <http://oeconomia.net/economieentreprise.htm> consulté le 19/03/2015 à 13.00.

<sup>2</sup> جليلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص 89.

<sup>3</sup> Patrice Vizzavona, **Gestion Financiere**, Atoll Ediotion, 8 eme edition, alger, 1995, p141.

<sup>4</sup> اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 64.



### 3. الخزينة : (TR) : (trésorerie) :

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة<sup>1</sup>، وتحسب الخزينة بالعلاقة التالية :

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل.}$$

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية.}$$

وترتبط وضعية الخزينة برأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، لذا يمكن أن تأخذ أحد الوضعيات التالية : خزينة موجبة، خزينة سالبة، خزينة معدومة.<sup>2</sup>

#### ثانيا : مؤشرات المردودية :

تعد المردودية مؤشرا يسعى إلى تحديد مستوى الأداء<sup>3</sup>، فهي نسبة المدخلات إلى رأس مال المستثمر، والذي ينطبق تحليله أساسا على النتيجة، لغرض تشكل أرصدة التسيير ومقارنتها بتدفقات النشاط أو بالوسائل المستخدمة من قبل المؤسسة والتي ساهمت في تحقيقها.<sup>4</sup>

#### المردودية المالية : (Rcp)

وتسمى أيضا بعائد أو مردودية الأموال الخاصة، وهي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة.<sup>5</sup> وتحسب المردودية المالية بالعلاقة التالية :

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

#### ثالثا : مؤشرات النمو

يعتبر نمو المؤسسة الاقتصادية مؤشرا من مؤشرات تقييم الأداء المالي، ومعرفة إذا كان الوضع المالي لهذه المؤسسة في تطور أو تدهور. أي تساعدنا مؤشرات النمو في معرفة مراكز التطور للمحافظة عليها أو تحديد الأجزاء التي تعاني من التدهور في

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988، ص 51.

<sup>2</sup> صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

<sup>3</sup> عبد الوهاب دادن، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 170.

<sup>4</sup> ذهبية بن عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 117.

<sup>5</sup> عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002، ص 86.

الهيكال المالي، ومن بين معدلات النمو نجد : نمو الأصول، نمو الاستثمارات، نمو رقم الأعمال، نمو النتيجة الصافية ونمو القيمة المضافة<sup>1</sup>، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل النمو} = (\text{قيمة العنصر في سنة } n - \text{قيمة العنصر في السنة } n-1) / \text{قيمة العنصر في السنة } n$$

**المطلب الثالث : علاقة السلوك البيئي بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**

**الفرع الأول : دوافع تبني المؤسسة الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية :**

تمثل دوافع تبني المسؤولية الاجتماعية في النقاط التالية :

- تحسين سمعة المؤسسة على المستوى المحلي والدولي؛
- كسب ثقة أفراد المجتمع وحكومات الدول؛
- جلب قوة عمل أكثر كفاءة؛
- زيادة مبيعات ومداحيل الشركات؛
- الحد من التوترات الاجتماعية وإحلال السلام الاجتماعية؛
- زيادة الإنتاجية وتحسين النوعية نتيجة الرضا الوظيفي للعمال؛
- دعم أفراد المجتمعات للمؤسسات التي تطبق وتحمل المسؤولية الاجتماعية<sup>2</sup>؛
- تحسين الأداء المالي وتخفيض تكاليف التشغيل؛
- تقليل تكاليف التخلص من النفايات من خلال مبادرات إعادة تدويرها<sup>3</sup>.

**الفرع الثاني : أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية :**

تناولت العديد من البحوث والدراسات العلاقة بين الأداء الاجتماعي للمؤسسة وبين أدائها المالي وقد أشارت أغلب تلك الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين كل من الأداء الاجتماعي والأداء المالي لتلك المؤسسات المبحوثة. وتعود هذه العلاقة الإيجابية إلى تحسن العلاقة داخل المؤسسات بين الإدارة والعاملين بها من ناحية والإدارة وعملاء المؤسسة من ناحية أخرى، لتصبح مؤهلة للاقتراض، وكذا جذب الاستثمارات، فضلا عن تحسن العلاقة بين المؤسسات والحكومة.

<sup>1</sup> عزيزة حملاوي، أثر التكاليف البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للخدمات في الآبار، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2010، ص 106.

<sup>2</sup> حمزة بن الزين، المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات البترولية، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص.ص 18-19.

<sup>3</sup> أعمر عزراوي، صالح بوزيد، دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة الاقتصادية في إرساء الثقافة البيئية، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22 و23 نوفمبر 2011، ص 411.

كما أن الأداء المالي للمؤسسات يؤثر أيضا على قدرتها على تحمل مسؤوليتها الاجتماعية وبصفة عامة فإن هذه الدراسات حاولت تقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسات من خلال المقارنة بين أرباح المؤسسات التي تلتزم ببرامج المسؤولية الاجتماعية وأرباح المؤسسات التي لا تلتزم بهذه البرامج.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث : أثر الأداء البيئي في تحسين الأداء الاقتصادي :

يعتبر الأداء البيئي شرطا ضروريا وأساسيا لتحسين الأداء الاقتصادي، والعكس بالعكس فالأداء الاقتصادي يعمل على تحسين أداء المؤسسات، فهذه الوسيلة من شأنها أن تحسن علاقة المؤسسة بالأطراف ذات المصلحة على المدى البعيد، أي أنهما تعمل على تعظيم عوائد المؤسسة مع إمكانية تخفيض تكاليفها.

#### • تعظيم العوائد

• امكانية تخفيض التكاليف (المرتبطة بالجانب التشريعي وتكاليف المعدات والطاقة والخدمات ورأس المال وكذا اليد العاملة).<sup>2</sup>

### الفرع الرابع : أثر الأداء البيئي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

إن الأداء المالي هو الذي يعكس الأداء الكلي للمؤسسة، ولهذا فإن تحسين الأداء البيئي في المؤسسة سيلعب دورا هاما في تحسين الأداء المالي للمؤسسة وذلك من خلال تحقيق الكفاءة، ويكون بالاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق أهداف المؤسسة وتحقيق الفعالية بالوصول الى النتائج المرغوبة، حيث أصبحت الأهداف البيئية والاجتماعية تعتبر من أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها.<sup>3</sup>

وقد قام البنك الدولي بدراسة رد فعل الأسواق المالية في عدة دول، وأثر الأداء البيئي عليها. وينتهي تقريره إلى أن الإعلان عن المعلومات الموثقة بشأن الأداء البيئي يمكن أن يؤثر بصورة مباشرة على أداء المؤسسات وقدرتها على تحقيق أرباح. لكن هذه النظرة تغيرت فيما بعد حيث توصل بعض الكتاب إلى أنه ليس بإمكان كل المؤسسات جني أرباح من مجرد تطبيق آليات وتقنيات التصنيع والإنتاج البيئية، ففي الواقع ستجد بعض هذه المؤسسات أن تكاليف الإلتزام البيئي تشكل أعباء اقتصادية مرهقة فعند اتخاذ المنشأة قرارا بتبني تقييم التأثيرات البيئية، قد يؤدي هذا إلى تخفيض ربحية المؤسسة وذلك بسبب المصاريف والأعباء الإضافية التي تتحملها في سبيل التعويض عن الأضرار التي ألحقتها بالبيئة والمحيط، إن هذه المصاريف ستحمل للمنتج النهائي، وهذا سيخفض من ربحية المؤسسة الملتزمة بيئيا، باعتبار أن المؤسسات المنافسة غير ملتزمة بيئيا، ولا تتحمل أعباء ومصاريف بيئية.<sup>4</sup>

## المبحث الثاني : دراسات سابقة حول السلوك البيئي والأداء المالي

<sup>1</sup> عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيني، مرجع سبق ذكره، ص 239.

<sup>2</sup> بروش زين الدين، دهمي جابر، دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات، الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22 و23 نوفمبر 2011، ص.ص 1184-1185.

<sup>3</sup> أسماء درويش، مرجع سبق ذكره، ص 12.

<sup>4</sup> سورية تليبي، الأداء البيئي وعلاقته بالأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص 63.

بالنسبة لموضوع الدراسة، فإنه كان من الصعب إيجاد دراسة صيغت بنفس العنوان، إلا أنه هناك العديد من الدراسات التي تطرقت وبشكل واسع لمتغيرات هذه الدراسة، واشتركت في استعمال المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك لاعتماده في وصف المتغير المراد دراسته وتصوير النتائج التي يمكن الوصول إليها وذلك من خلال تحديد (المفهوم، الأهداف، الأنواع...)

المطلب الأول : دراسات سابقة

الدراسة الأولى :

**Nicole Darnall, Bjarne Ytterhus, « Environnemental and financial performance » North Carolina State University, Norwegian School of Management BI.**

ارتكز هذا المقال على دراستهما سنة (Darnall & Ytterhus 2005)، التي تهدف إلى تقييم العلاقة بين الأداء البيئي والأداء المالي ومراقبة النمو الداخلي للمؤسسة، كل هذا مرتبط بتحسين الأداء البيئي للمؤسسة، قامت الدراسة على مجموعة من المؤسسات الصناعية في كل من كندا، فرنسا، ألمانيا، الحجر، اليابان، النرويج والولايات المتحدة، لتحقيق هذا الهدف تم طرح الإشكالية التالية : "هل القطاعات الصناعية تختلف في قدرتها على جني فوائد مالية من الإجراءات البيئية؟"، حيث قدم الباحثان ثلاثة أنواع من المقارنات :

أولاً : المقارنة بين الأداء المالي للمؤسسات الأقل تلويثاً (القطاعات النظيفة)، والمؤسسات الملوثة (القطاعات غير النظيفة).

ثانياً : بتقييم ما إذا كانت المرافق العاملة في القطاعين اختلفت في أدائها البيئي، وما إذا كانت تتعلق هذه الاختلافات بأدائها المالي.

ثالثاً : المقارنة بين المؤسسات الصناعية التي تتميز بنمو مرتفع والمؤسسات العاملة في القطاعات الأخرى التي تتميز بنمو منخفض نوعاً ما، فيما إذا كان الحصول على فوائد مالية من السلوك البيئي.

لتقييم العلاقة الإحصائية بين الأداء المالي والأداء البيئي للمقارنة بين القطاعات، اعتمد الباحثان على اختبارات (chi-square). حيث توصل الباحثان إلى أنه لا توجد دلالة إحصائية بين المتغيرين بالاعتماد على نماذج الانحدار عند تقييم الروابط بين الأداء البيئي والمالي للمؤسسات.

الدراسة الثانية :

**Phong Tuan NHAM, Hue Chi TRAN and Thu Ha NGUYEN, « Impact of Firm's Environmental performance on Its Financial Performance: Empirical Evidence from Vietnam's Small and Medium Manufacturing Firms », Nagoya University and VNU University of Economics and Business, 2012**

يدرس هذا المقال العلاقة بين الأداء البيئي والأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فيتنام بالاعتماد على بيانات البنك الدولي في "الإنتاجية ومناخ الاستثمار"، ومن أجل الإلمام بالموضوع كانت الإشكالية الرئيسية كما يلي : "هل المؤسسة التي تسعى جاهدة لتحقيق الأداء البيئي الجيد تكتسب زيادة الربحية أو أن الأداء البيئي مجرد تكاليف إضافية لهذه المؤسسة؟"، تم الإعتماد على مؤشر (ROA) العائد على الأصول، والذي يقيس الأداء المالي في المدى القصير، أما بالنسبة

للأداء البيئي يتم قياسه بعدد المرات التي تم تفتيش المؤسسة من طرف وكالة البيئة. والنتائج التحليلية تشير إلى أن التحكم في التلوث لا يحسن النجاح المالي.

الدراسة الثالثة :

عائشة سلمى كيجلي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، "دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر" -دراسة ميدانية لقطاع النفط بمنطقة حاسي مسعود- جامعة ورقلة، 2008.

هدفت الدراسة إلى معرفة أنماط السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وكذا دراسة المشكلة البيئية في الجزائر نتيجة للسلوك اللاعقلاني للمؤسسات وسعيها نحو تحقيق أكبر ربح دون مراعاة الوسط البيئي ومدى تضمره، تركيز الدراسة على مؤسسات قطاع النفط وهي الفئة الأكثر تلويثا بالبيئة، معرفة أسباب التلوث وكذا إيجاد الحلول الممكنة، والبحث عن منهج يساعد القادة والمدراء ومتخذي القرارات التسييرية في فهم طبيعة العلاقة بين أطراف المجتمع والمؤسسة من أجل تحقيق تنمية مستدامة، ولتحقيق هذا الهدف تم وضع الإشكالية التالية : " ما هي أنماط السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر ؟ وما هي أسباب اختلافها ؟"، وقد استخدمت في هذه الدراسة المنهج الوصفي، وهذا من خلال استخلاص الشق النظري من أهم الدراسات والأطروحات والكتب والمقالات العلمية، أما الشق التطبيقي اعتمدت على بناء استبيان استوحى أسئلته حسب ما جاء في الشق النظري للدراسة، واستعانت عند التحليل ببعض الطرق الإحصائية مثل أدوات الإحصاء الوصفي، وبعض البرامج الإحصائية منها SPSS.13 بالإضافة لبرنامج معالج الجداول MS.EXCEL.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج المهمة من بينها : قلة الوعي بأهمية البيئة ساعد على تجلي مظاهر التدهور البيئي، وأن مسألة حماية البيئة قد بدأت تلاقي اهتماما متزايدا من طرف الهيئات الرسمية في الجزائر، وأن معظم المؤسسات النفطية في قيامها لحماية البيئة هي تسعى إلى الاستجابة للقوانين من الناحية الشكلية فقط.

وقد أوصت الباحثة بضرورة قيام المؤسسات الاقتصادية بتبني استراتيجياتها على مبادئ التنمية المستدامة، وأن تكون أكثر وعيا وإدراكا، كما يجب على المؤسسة أن تهتم بالجانب التسييري من خلال إتباع نظام متكامل للإدارة يضم جميع الجوانب (QHSE) (الجودة؛ الصحة؛ الأمن؛ البيئة).

الدراسة الرابعة :

اليمن سعادة، مذكرة ماجستير، بعنوان : "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة-العلمة سطيف-، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة، وإبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء، ودوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة، وكذا التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة، لتحقيق هذا الهدف تم طرح الإشكالية التالية : " هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة، وتحديد المشاكل التي تعاني منها؟"، للإجابة على التساؤل الوارد في الإشكالية، ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في الفصول الثلاثة الأولى، القائم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، بينما تم الاعتماد في الفصل الرابع الذي تم فيه دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة على تحليل الوثائق المتعلقة بالوظيفة المالية للمؤسسة، ولقد تم الاعتماد في هذه

الدراسة على مختلف المراجع المتعلقة بالموضوع سواء باللغة العربية أو الأجنبية بغية إضافة مصداقية أكبر لموضوع الدراسة، وتم تقسيم البحث إلى أربعة فصول.

توصلت الدراسة إلى استنتاج مجموعة من الملاحظات والمتمثلة في : استطاعت المؤسسة تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة، وهذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة، أما فيما يخص الجانب التسييري للمؤسسة، نلاحظ غياب الميزانية التقديرية في المؤسسة والتي تمثل الوثيقة الأساسية لأي عمل تسييري حقيقي أو تقديري.

أوصى الباحث بضرورة القيام بدراسات أخرى أوسع من هذه الدراسة تمس الأداء الكلي للمؤسسة، وكذا توسيع مجال الدراسة على مجموعة من المؤسسات من مختلف القطاعات للوصول إلى نتائج دقيقة، وبالتالي اتخاذ قرارات سليمة.

### الدراسة الخامسة :

دادن عبد الوهاب، يوسف حميدي، مداخلة بعنوان : "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين الالتزام البيئي ومنطق تعظيم الربح"، ملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

تهدف الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الممارسات البيئية وأساليب إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الهادفة لتعظيم الربح، وهو ما سيسمح بتحليل الالتزامات البيئية الملقاة على عاتقها، ومن هنا تم طرح الإشكالية التالية : "ماهي المحفزات الضرورية التي تدفع المؤسسات الصيرة والمتوسطة الجزائرية إلى إدماج العنصر البيئي في إدارتها وتسييرها؟"، من أجل معالجة موضوع الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي بغية الإلمام بالإحاطة بالجانب النظري، أما بالنسبة للجانب التطبيقي أجرى الباحثان دراسة ميدانية على 320 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية حيث تمت معالجة البيانات التي تم جمعها بواسطة البرنامج الإحصائي SPAD، تم تقسيم المؤسسات بدلالة المعلومة البيئية إلى أربع مجموعات.

توصل الباحثان إلى أن الإنشغالات البيئية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يبقى ضعيفا مقارنة بالدول المصنعة، وأن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تفتقد المنطق الاستراتيجي اتجاه العوامل البيئية، بل تعتبرها تكاليف زائدة يجب أن تتحملها أطراف أخرى.

### الدراسة السادسة :

من إعداد: Béatrice Bellini Butel، أطروحة دكتوراه، بعنوان : "L'intégration de la donnée écologique dans la gestion de l'entreprise une analyse contingente au niveau des sites de production"، جامعة العلوم والتكنولوجيا، ليل، فرنسا، 1997.

تهدف الدراسة إلى تحليل سلوك المؤسسات المدججة للبعد البيئي، وكذا تنمية الوعي البيئي، لقد أصبح من الضروري لجميع المؤسسات الصناعية أن تأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة عند اتخاذ قراراتها، وإن إدماج هذا العامل الجديد في إدارة المؤسسة هو شرط أساسي لاستمراريتها وبقائها، لتحقيق هذا الهدف تم طرح الإشكالية التالية : "ماهو سلوك مختلف المؤسسات؟ ما هو سبب تعدد هذه السلوكيات ؟ ما هي العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على سلوك المؤسسة؟"،

في الجزء الأول من الدراسة تطرقت إلى الجانب الاستكشافي من الموضوع نظراً لما تتطلبه الدراسة وكان الهدف منه هو تحديد نوع السلوك البيئي الذي تتبعه المؤسسات، أما في الجزء الثاني فقد تطرقت الباحثة إلى الجانب التطبيقي من تحليل يتوقف على تفسير هذا السلوك.

وقد حددت الدراسة الاستكشافية أن هناك ثلاثة أنواع أساسية للسلوك :

- ✓ السلوك الدفاعي : التي تخضع فقط للمنطق المالي
- ✓ السلوك الممثل : التي تخضع فقط للتشريعات القانونية، دون أن تذهب إلى أبعد من ذلك.
- ✓ السلوك الحساس : تتجاوز المتطلبات القانونية وتنظر إلى البعد البيئي باعتبارها فرصة تنافسية.

#### الدراسة السابعة :

أسماء درويش، مذكرة ماستر، "أثر السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية على أدائها المالي" دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار حاسي مسعود، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى تأثير السلوك البيئي على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، والتعرف على عملية تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه في المؤسسة الاقتصادية، وكذا إبراز دور المؤسسة في تقليل المخاطر الناجمة عن التلوث، لتحقيق هذا الهدف تم طرح الإشكالية التالية : " كيف يؤثر السلوك البيئي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار على أدائها المالي؟"، من أجل معالجة موضوع الدراسة استخدمت المنهج الوصفي بغية الإلمام بالإحاطة بالجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد اتبعت فيه المنهج التجريبي استناداً على دراسة حالة وكذلك استخدمت أسلوب المنهج الوثائقي، حيث قامت بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، واستعانت بالمقابلة بغية جمع المعطيات الدراسية من أجل معرفة النتائج ومناقشتها.

توصلت الباحثة إلى نتائج من بينها : يتوجب على المؤسسات دمج البعد البيئي في برامجها التسييرية ومحاولة إيجاد بعض الحلول للمشكلات البيئية التي قد تتعرض لها، حماية البيئة يعطي سمعة جيدة للمؤسسة وبتالي قدرة على التنافس، ان التزام المؤسسة تجاه البيئة يحقق أرباح نتيجة انخفاض في قيمة الضرائب التي تدفعها بسبب تأثيرات البيئية وهذا سيؤدي الى انخفاض إجمالي التكاليف الزامية مما يؤثر ايجاباً على ربحية المؤسسة.

وأوصت الباحثة بضرورة دمج البعد البيئي في المؤسسات، وتبني نظام الإدارة البيئية التي تتوافق مع معايير الإيزو 14000، وضرورة تطبيق نظام محاسبة التكاليف البيئية حتى تستطيع المؤسسة التحكم فيها بشكل جيد، وجعل لمديرية النوعية والصحة والأمن والبيئة قوائم مالية خاصة بها بغية تحديد مناطق القوة والضعف الخاصة بها.

#### الدراسة الثامنة :

سورية تليلي، مذكرة ماستر، بعنوان : "الأداء البيئي وعلاقته بالأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"، دراسة حالة مؤسسة ليند غاز ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

تهدف الدراسة إلى تأصيل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأداء البيئي نظراً لقلة المراجع باللغة العربية بخصوصه، كذا تبيان أهمية ممارسة المؤسسة لدورها البيئي ليس لحماية بيئتها فحسب بل حتى لانعكاس ذلك على أدائها المالي، لتحقيق هذا الهدف تم طرح الإشكالية التالية: "كيف يؤثر الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية على أدائها المالي؟"

اعتمدت في الدراسة بشكل أساسي على المنهج الوصفي، حيث قامت بجمع أكبر معلومات حول الموضوع تحليلها، واعتمدت على منهج دراسة الحالة في الدراسة التطبيقية.

توصلت الباحثة إلى أن هناك وجهتي نظر حول تأثير الأداء البيئي على الأداء المالي، ففريق يجد بأنه يمكن جني أرباح متأثر إيجاباً على الأداء المالي، أما وجه النظر الثانية تبين أنه ليس بإمكان كل الشركات جني أرباح مالية، ففي الواقع ستجد بعض المؤسسات أن تكاليف الإلتزام البيئي تشكل أعباء قد تؤدي إلى تخفيض ربحية المنشأة، أوصت الباحثة بضرورة سعي الشركات إلى تبني نظم الإدارة البيئية، تدريب وتكوين الموظفين الواجبات والمسؤوليات البيئية.

### المطلب الثاني: محل الموضوع من الدراسات السابقة من حيث أوجه التشابه والاختلاف

حيث من خلال هذا الجدول يمكننا تلخيص أهم نقاط التشابه والاختلاف مقارنة بموضوع دراستنا

#### الجدول رقم (01.01): محل الموضوع من الدراسات السابقة من حيث أوجه التشابه والاختلاف

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الأولى	قامت الدراسة على تحليل العلاقة بين الأداء البيئي والأداء المالي، حيث درست علاقة الأثر والتأثر أي ربطت متغيرين معاً.	أجريت الدراسة الميدانية على عدة مؤسسات متواجدة في دول مختلفة "كندا؛ فرنسا؛ ألمانيا؛ المجر؛ اليابان؛ النرويج والولايات المتحدة" مما اتسعت نتائج الدراسة، إضافة على استعمال اختبار الإنحدار الخطي لقياس الأداء البيئي.
الثانية	قامت الدراسة على تحليل العلاقة بين الأداء البيئي والأداء المالي، حيث درست علاقة الأثر والتأثر أي ربطت متغيرين معاً.	أجريت الدراسة الميدانية على عدة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفيتنام بالاعتماد على بيانات البنك الدولي مما اتسعت نتائج الدراسة، وتم قياس الأداء المالي بالاعتماد على مؤشر (ROA).
الثالثة	بالرغم من أن هذه الدراسة احتوت على دراسة السلوك البيئي فهي ركزت على قطاع النفط في حاسي مسعود أي مست فقط بلدية من منطقة الجنوب، مما لم يتسنى امكانية إجراء المقارنات ومعرفة الاختلافات	اعتمدت على عينة لعدد معتبر من المؤسسات ولم تركز على مؤسسة واحدة فقط أي اتسعت النظرة للدراسة واتسعت النتائج؛ -الدراسة لم تقم بربط السلوك البيئي بأي



<p>متغير آخر، أي لم تدرس علاقة الأثر والتأثر، بينما في هذه الدراسة سيتم ربط السلوك البيئي وأثره على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.</p>	<p>وكذا تأثير العوامل البيئية.</p>	
<p>أن هذه الدراسة تهدف إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بصفة عامة أما دراستنا تهدف إلى تشخيص الوضعية المالية الجديدة للمؤسسة من خلال تأثرها باتباع المؤسسة لسلوك بيئي واعي.</p>	<p>بالرغم من أن هذه الدراسة احتوت على متغير الأداء المالي والدراسة الميدانية اجريت على مؤسسة واحدة، ما أدى لمحاولة اسقاط الدراسة الحالية على مؤسسة واحدة للتحكم بمتغيرات الدراسة.</p>	<p>الرابعة</p>
<p>كانت الدراسة الميدانية على عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما اتسعت حدود الدراسة، لكن كانت خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وليس على جل المؤسسات.</p>	<p>قام الباحثان بدراسة العلاقة بين الممارسات البيئية وأساليب إدارة المؤسسات الهادفة لتعظيم الربح.</p>	<p>الخامسة</p>
<p>ركزت على استخراج أنواع السلوك البيئي بتحليل عينة من المؤسسات في فرنسا.</p>	<p>قامت الباحثة بتحليل سلوك المؤسسات المدججة للبعد البيئي، حيث إن إدماج هذا العامل الجديد في إدارة المؤسسة هو شرط أساسي لاستمراريتها وبقائها.</p>	<p>السادسة</p>
<p>قامت الباحثة بإجراء الدراسة على المؤسسة الوطنية لحفر الآبار (ENTP) إلا أن هذه الدراسة اقتصرت على المؤسسة الوطنية للتنقيب (ENAFOR)، وكذا اعتمدت في تقييم الأداء المالي على مؤشرات تختلف عن مؤشرات هذه الدراسة.</p>	<p>تعتبر هذه الدراسة حديثة نسبيا من حيث تحليل أثر السلوك البيئي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.</p>	<p>السابعة</p>
<p>قامت الباحثة بإجراء الدراسة على مؤسسة ليند غاز إلا أن هذه الدراسة اقتصرت على المؤسسة الوطنية للتنقيب (ENAFOR).</p>	<p>بالرغم من أن هذه الدراسة احتوت على متغيرين الأداء المالي والأداء البيئي والدراسة الميدانية اجريت على مؤسسة واحدة، مما أدى لمحاولة اسقاط الدراسة الحالية على مؤسسة واحدة للتحكم بمتغيرات الدراسة.</p>	<p>الثامنة</p>

المصدر: من إعداد الطالبة



### خلاصة الفصل الأول :

من خلال هذا الفصل تم استعراض أهم الجوانب النظرية المتعلقة السلوك البيئي والأداء المالي والعلاقة بينهما، لقد حاولنا من خلال هذا الفصل جمع العديد من مفاهيم السلوك البيئي الذي يهدف إلى حماية البيئة، وذكر أهم تصنيفاته، ومحاولة التطرق على أهم العوامل التي تؤثر إيجاباً أو سلباً على السلوك البيئي، بالإضافة إلى التطرق على الجانب النظري المتعلق بالأداء المالي حيث يلعب تقييم الأداء أهمية كبيرة في النشاط الإقتصادي وذلك للتأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة داخل المؤسسة.

كما أن تقييم الأداء المالي يمكن من تحديد مراكز القوة أو بيان نقاط الضعف وفعالية الأداء في تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسة، بحيث يتم اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها بعد القيام بعملية الوقوف على الوضع المالي للمؤسسة. و يعتبر التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة،

كما تم الاعتماد في دراستنا على بعض الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع وحددنا أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين دراستنا فمنها من لم تخضع لدراسة ميدانية لتطبيق ما تم إمامه نظرياً، ومنها من لم تتم في نفس العينة ومنها التي تختلف في طريقة المعالجة المعلومات في حين خلصت هذه الدراسات السابقة الى نتائج منها فمعظمها استنتجت إلى أن إدماج المؤسسة لسلوك بيئي له أثر إيجابي على أدائها المالي، ومنها العكس أنه هناك أثر سلبي على أدائها المالي، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي في الدراسة الميدانية المؤسسة الوطنية للتنقيب enafor.

الفصل الثاني :

دراسة حالة المؤسسة الوطنية

تمهيد :

سيتم في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الواقع العلمي وهذا بالاعتماد على إجراء دراسة تطبيقية على إحدى المؤسسات الاقتصادية الناشطة محليا، حيث وقع الاختيار على المؤسسة الوطنية للتنقيب enafor في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013، من خلال دراسة العلاقة بين السلوك البيئي والأداء المالي.

وفي ظل نشاط الصناعة النفطية في العالم بصورة عامة والجزائر بصورة خاصة وما نتج عن هذه الصناعة من نفايات سامة، كان لها تأثير سلبي على النظام البيئي، دعت الضرورة القائمين والمنادين بحماية البيئة إلى تسطير برنامج للحد من خطر المواد السامة الناتجة عن عملية الحفر والإنتاج، وذلك بتوفر تكنولوجيا للمعالجة وكذلك إدماج التوجه البيئي الجديد للشركات النفطية خاصة العاملة في مجال الحفر أدى إلى البحث عن أنجع الطرق لحماية البيئة بكافة أساليب وطرق التكنولوجيا الحديثة في عمليات معالجة النفايات وبذلك اعتبرت هذه المؤسسات وحدات أخذت على عاتقها المسؤولية البيئية والاجتماعية.

حيث يحظى الأداء المالي في المؤسسات بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الباحثين والإداريين والمستثمرين، لأنه هو السبيل للحفاظ على البقاء والاستمرار، وعليه يعتبر المحور الرئيسي الذي ينصب حوله جهود المديرين كونه يشكل أهم أهداف المؤسسة، ولأن مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد بمختلف أنواعها لا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حقته من نتائج وما ضيعته من فرص إلا بتحديد خططها المستقبلية عن طريق تقييم أدائها خاصة الأداء المالي، إذا يعبر هذا الأخير على مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل للموارد المادية المتاحة لديها أفضل استغلال، مع تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الإدارة.

ومن هذا المنطلق نحاول من خلال هذا الفصل أن نتطرق إلى تحليل الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي. إذ قسم هذا الفصل إلى مبحثين :

✓المبحث الأول : الطريقة والأدوات.

✓المبحث الثاني : النتائج والتفسير والمناقشة.

### المبحث الأول : الطريقة والأدوات

لكل دراسة ميدانية منهج وأدوات وطريقة في جمع المعلومات والبيانات، وبما أن دراستنا والمتمثلة في أثر السلوك البيئي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة تحليلية كانت على مؤشرات التوازن المالي، وتعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

#### المطلب الأول : الطرق المستخدمة

سيتم في هذا المطلب إلى شرح عينة ومجتمع الدراسة والتي اعتمداها لحل إشكالية بحثنا، سنحاول من خلال هذا المبحث عرض منهج الدراسة المستخدم، و مجتمع الدراسة وعينتها، وأدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات.

#### الفرع الأول : إختيار مجتمع وعينة الدراسة

تم اختيار المؤسسة الوطنية للتنقيب وهي مؤسسة فرعية لسوناطراك بنسبة 100%، يتمركز نشاطها أساسا في التكفل بعمليات التنقيب وصيانة الآبار.

#### الجدول رقم (01.02) : تعريف المؤسسة الوطنية للتنقيب

إسم المؤسسة	المؤسسة الوطنية للتنقيب
الإختصار	ENAFOR : Entreprise Nationale de Forage.
الشكل القانوني	مؤسسة عمومية اقتصادية شركة ذات أسهم
عنوان المقر الاجتماعي	المنطقة الصناعية، بئر مسعود، حاسي مسعود، ولاية ورقلة
الرأسمال الاجتماعي	14 800 000 000 دج

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة و <http://www.enafor.dz/fiche.html> في 2015/04/23، على 12:18.

- ✓ حيث تتوفر على وسائل إنتاجية ضخمة وهائلة تتمثل في حوزتها على 38 آلة حفر حسب آخر إحصائيات 2010 من الطراز الثقيل والمتوسط والتي تقوم بعمليات حفر تصل إلى 6000 متر بالإضافة إلى امتلاكها هياكل عملية وقواعد دعم لوجيستكية متمركزة بحاسي مسعود.
- ✓ يقدر عدد عمال المؤسسة حوالي 5200 عامل وهي يد عاملة كبيرة ومؤهلة ومختصة في جميع مجالات العمل.
- ✓ تمتلك المؤسسة حصة سوقية عالية جدا تقدر ب 40% على المستوى الوطني.

#### الفرع الثاني : طبيعة متغيرات الدراسة قياسها، وطريقة جمعها

يتضمن موضوع الدراسة من متغيرين أساسيين هما :

- ✓ السلوك البيئي : متغير مستقل ونوعي سنحاول دراسته عن طريق إجراء مقابلات الشخصية مع عمال المؤسسة، وتحليله عن طريق المشاريع البيئية التي قامت بها المؤسسة، ومحاولة دراسة تأثيره على الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للتنقيب.

✓ الأداء المالي : ويعتبر هذا المتغير متغيرا كميًا قابل للقياس يتطلب تحليله الاعتماد على مؤشرات مالية واقتصادية مختلفة و التي تستخرج عناصرها من القوائم التقارير المالية للمؤسسة الوطنية للتنقيب المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث أن ميزانيات المؤسسة من سنة 2000 إلى غاية 2009 اعتمدت على المخطط الوطني المحاسبي (PCN) بهدف توحيد نتائج الأداء المالي قمنا بتحويل الميزانيات من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي (SCF).

#### الفرع الثالث : تلخيص المعطيات المجمعة

تمثلت المعطيات المجمعة في هذه الدراسة في القوائم المالية التي تعطي صورة واضحة عن المؤسسة هذا فيما يخص تحليل الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للتنقيب، أما فيما يخص دراسة السلوك البيئي تم إجراء مقابلات شفوية مع مختصين في مديرية الصحة والسلامة والجودة والبيئة.

#### المطلب الثاني : الأدوات والبرامج المستخدمة

##### الفرع الأول : الأدوات المستخدمة

اعتمدت الدراسة على البيانات الأساسية التي اعتمدت الدراسة عليها بشكل أساسي للإجابة على أسئلته واختبار الفرضيات، وقد تم توفر البيانات من خلال :

**الملاحظة :** حيث تمت خلال الدراسة الميدانية أين تواجدنا في مديرية المحاسبة والمالية وقمنا بالتطرق إلى ملفات المؤسسة المتمثلة في الميزانيات، وجدول حسابات النتائج الخاصة بالمؤسسة، وكذا مديرية الصحة والسلامة والبيئة وقمنا بالتطرق إلى ملفات المؤسسة المتمثلة في تقارير سنوية والسياسة البيئية للمؤسسة.

**المقابلة :** وذلك بالتحاور مع مسؤولين في المؤسسة والحصول على معلومات منهم تخص البحث وكيف يتم التعامل في المؤسسة بهذه الوسائل والطرق ومدى تقبل العمال واستجابتهم للتغيرات التي تحدث وذلك لمسايرة المؤسسة العولمة والتكنولوجيا حيث سمحت لنا الفرصة بمقابلة مدير المؤسسة وبعض عمال المديريتين وذلك لشرح مفصل لكيفية عمل المؤسسة.

##### الفرع الثاني : البرامج المستخدمة

البرامج المستخدمة في معالجة تلك المعطيات، فقد تم استخدام المجدول (Microsoft Office Excel 2013) الذي هو أحد أهم البرامج التي تمكن من استعمالها لإدارة البيانات وتحليلها وتخطيطها، والتي ظهرت في بداية الأمر كبرامج مالية ثم تطورت إلى برامج مالية ومحاسبية خاصة بإجراء الحسابات المالية كإعداد الرواتب والموازنات، الرسوم البيانية وغيرها.

## المبحث الثاني : النتائج والتفسير والمناقشة

تتطلب عملية عرض النتائج ومناقشتها استخدام أدوات وطرق مختلفة، لذا سنحاول في هذا المبحث عرض النتائج المتحصل عليها وتحليلها وتفسيرها بالاعتماد على المعلومات المتحصل عليها من طرف المؤسسة الوطنية للتنقيب enafor وتلخيصها في أشكال مختلفة لتسهيل عملية قراءة النتائج المتحصل عليها وبشكل دقيق.

### المطلب الأول : نتائج الدراسة

بناء على المعلومات المجمعة، سيتم في هذا الجزء عرض أهم النتائج المتوصل إليها.

#### الفرع الأول : السلوك البيئي للمؤسسة الوطنية للتنقيب " enafor " :

#### 1) سياسة الجودة، الصحة، السلامة و البيئة للمؤسسة الوطنية للتنقيب :

إن سياسة الجودة، الصحة، السلامة و البيئة للمؤسسة الوطنية للتنقيب مستوحاة من سياسة مجمع سوناطراك.

إن التنقيب عن آبار البترول هو مهنتها الأساسية مما تفرض عليها تحسين نوعية الحياة في العمل والمحافظة على صحة وسلامة العمال، وكذا تحسين نوعية الخدمات المقدمة، بهدف ضمان استمرارية تكييف مواردها البشرية، التكنولوجية، والتنظيمية لمواكبة التطور الذي يشهده السوق و كذا الإستجابة السريعة لمتطلبات زبائننا و تعزيز مكانتنا كمؤسسة فاعلة في قطاع المحروقات في الجزائر و كفرع من مجمع سوناطراك.

#### تعهد المؤسسة الوطنية للتنقيب : بـ

✓ بتوفير كل الموارد اللازمة و العمل على مواصلة تحسين فاعلية نظامها المدمج لإدارة الجودة، الصحة، السلامة و البيئة؛

✓ بوقاية عمالها من الحوادث و كل ضرر بالصحة؛

✓ بمنع أي ضرر يلحق بالبيئة؛

✓ بالإلتزام بكل التشريعات و القوانين و المتطلبات الأخرى المطبقة؛

✓ بإشراك كافة مومنيننا و كل المتعاملين مع مؤسستنا في تطبيق قواعد الصحة، السلامة و البيئة.

تسعى المؤسسة من خلال سياسة الجودة، الصحة، السلامة و البيئة إلى الحفاظ على البيئة عن طريق :

✓ ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية الغير المتجددة : التقليل من استهلاك المياه والطاقة؛

✓ تشجيع استخدام الطاقة المتجددة من خلال استعمال نظام الطاقة الشمسية؛

✓ إتخاذ التدابير الضرورية للمحافظة على المناخ من خلال استعمال مواد غير مؤثرة على طبقة الأوزون.

#### 2) تقرير التحليل البيئي لمؤسسة enafor :

يحتوي هذا التقرير على الجوانب البيئية التي تتعلق بالمؤسسة وتأثيرها على البيئة (أنظر الملحق رقم 02)

**تمهيد :** هذا التقرير الموحد للتحليل البيئي للمؤسسة، وهو تجميع للنتائج وتحديد وتحليل وتقييم الجوانب البيئية والتأثيرات على جميع الهياكل.



الجدول رقم (02.02) : قائمة الجوانب البيئية للمؤسسة وتأثيراتها على البيئة

الجوانب البيئية		تأثيرها على البيئة		
1	استهلاك الوقود	الموارد	استنفاد الموارد غير المتجددة	
2	استهلاك الماء		استنزاف الموارد الطبيعية	
3	استهلاك الكهرباء		استنزاف الموارد الطبيعية	
4	الإنفجارات	تلوث الهواء؛ الأرض؛ والمياه	تلوث التربة وباطن الأرض	
5	الحرائق		تلويث الهواء	
6	غاز العادم (Gaz d'échappement)		تلويث الهواء	
7	تسرب (الوقود؛ النفط؛ الطلاء؛ والوحل...)		تلوث التربة	
8	تسرب (النفط؛ زيت الغاز؛ والطين...) تسرب CO <sub>2</sub> : في حالة تعبأة مطفأة الحريق تسرب CFC <sup>1</sup> : في حالة استعمال معدات التبريد وتكييف الهواء.		تلوث التربة تلويث الهواء (الإحتباس الحراري)	
9	مياه الصرف الصحي		تلوث التربة وباطن الأرض والمياه الجوفية	
10	ضحيج		أصوات عالية ومزعجة	
11	النفايات الغذائية		النفايات	تشويه الطبيعة
12	الورق			استنزاف الموارد الطبيعية (الخشب)
13	النفايات المنزلية			استخدام الأراضي تشويه الطبيعة
14	الزجاجات البلاستيكية	تشويه الطبيعة		
15	النفايات المعدنية	تلوث التربة وتدهور البيئة		
16	النفايات الخشبية	استخدام الأراضي تشويه الطبيعة		
17	الكابلات والخراطيم	تلوث التربة وباطن الأرض		
18	تصليح وتحسين المواد والمعدات	احتقان الأرض		
19	الإطارات المطاطية المستعملة	توليد النفايات الخطرة		
20	النفايات الحاملة (الرمل ومواد البناء)	استخدام الأراضي تشويه الطبيعة		
21	الزيوت المستعملة	تلوث التربة وباطن الأرض		

<sup>1</sup> اختصار لمركبات الكربون الكلور الفلور، بحيث تأثر على طبقة الأوزون.

22	الوقود المستعمل	خطير على البيئة
23	الرمال الملوثة	تنطوي على خطر تلوث البيئة من التربة وباطن الأرض
24	نفايات تحتوي على مواد كيميائية صلبة أو سائلة أو غازية: (الفريون؛ حامض؛ النيتروجين؛ الأستيلين؛ البروبان؛ والوحد...)	خطير على البيئة تلوث الهواء والأرض يؤثر على طبقة الأوزون
25	النفايات الطبية : (النفايات لاذعة وحادة؛ الضمادات؛ القطن؛ والمنتجات الكيماوية التي تحتوي على مواد خطيرة)	خطير على البيئة سامية معدية
26	البطاريات المستعملة	خطير على البيئة
27	الزيت المفلتر	تلوث التربة وباطن الأرض
28	التعبئة والتغليف	سامية ومزعجة وخطيرة على البيئة
29	مصباح النيون التي تحتوي على الزئبق	خطير على البيئة
30	خراطيش الحبر	تلوث التربة؛ خطير على البيئة
31	قنابل الهباء الجوي <sup>2</sup>	استخدام الأراضي تشويه الطبيعة؛ خطير على البيئة

المصدر : اعتمادا على وثائق المؤسسة.

بعد التطرق على تأثيرات المؤسسة على البيئة سوف نقوم بإدراج بعض التدابير الوقائية التي قامت بها من أجل التقليل من تأثيراتها.

التدابير الوقائية التي قام بها المؤسسة بهدف التقليل من التأثير على البيئة :

- قياس مستوى الاستهلاك للحد من معدل استهلاك (الموارد غير المتجددة، والموارد الطبيعية)؛
- توعية موظفي المؤسسة على : (الاقتصاد في الطاقة والموارد؛ التقليل من النفايات؛ استخدام الضوء الطبيعي في المكاتب الإدارية)؛
- تنفيذ الصيانة الوقائية والتصحيحية لعمليات شبكة التوزيع (القضاء على التسريبات)؛
- التنفيذ وفقا للأنظمة المعمول بها، ومراقبة استهلاك الطاقة؛
- التدقيق والتفتيش وصيانة المعدات وأجهزة القياس وأجهزة الاستشعار بصفة دورية، وعدم تجاوز الحدود المحددة؛
- تطبيق وتلبية معايير الصحة والسلامة ( I-HSE-05 I-HSE-08 I-HSE-51)؛
- الحصول على شهادة (International Well Control Forum) (IWCF)<sup>3</sup>؛

<sup>2</sup> الهباء الجوي هو خليط من جسيمات دقيقة للغاية وغاز، تؤثر جزيئات الهباء الموجودة في الغلاف الجوي، الناشئ عن النشاط البشري وعلى المناخ.

<sup>3</sup> الشهادة الدولية في التحكم بآبار النفط، وهي برامج لتأهيل الموظفين العاملين في مجال حفر آبار النفط وصيانة الآبار للسيطرة على البئر، وهدف منها هو السيطرة على البئر وإغلاق البئر، وقتل البئر.

- تركيب فواصل واستخراج واسترجاع الغاز، في خزانات على شكل أحواض؛
- ضمان الاستخدام الصحيح لوسائل استعادة النفايات، والعمل على تخفيض النفايات، والنقل المنتظم لمراكز الردم؛
- تركيب خزانات المياه؛
- وضع وتنفيذ برامج الصيانة الوقائية والعلاجية: (القضاء على التسربات؛ التأكد من عدم تسرب معدات الحفر، وتخزين السوائل)؛
- استخدام شبكة الصرف الصحي، وتركيب محطات معالجة مياه الصرف الصحي، وتوصيلها مع الشبكة الرئيسية؛
- القياسات الدورية لمستويات التلوث؛
- توفير إنتاج الهياكل لصناديق النفايات، بغرض جمع وفصل كل نوع على حدى مع وضع علامات على الصناديق، الفرز؛ الجمع؛ التخزين؛ والتخلص منها وفقا للمعايير حماية البيئة، والأنظمة والقوانين، وتقييم المطابقة؛
- دراسة كافة الاحتمالات لإمكانية استرجاع النفايات؛
- عمليات تسيير؛ صيانة؛ تفتيش بصفة دورية للمحولات الكهربائية، في حالات الطوارئ: إلى إجراءات الطوارئ مع توعية العمال على كيفية وجوب التعامل مع هذا النوع من النفايات، جمعها؛ فصلها؛ وسحقها.

### 3) برنامج إدارة الصحة والسلامة في العمل والبيئة :

لقد كان برنامج المؤسسة يشمل على إدارة الصحة والسلامة في العمل التي لن يتم التطرق إليها.(أنظر الملحق 03)

#### إدارة البيئة :

وضعت المؤسسة أهداف للوصول إليها مثل تخفيض مستوى استهلاك الماء إلى حد معين وقامت بوضع خطط انطلاقا من كل هدف :

عرض للأهداف المسطرة البرامج المخطط لها من أجل تحقيق كل هدف في ما يلي :

#### أ. الطاقات والموارد :

1) خفض مستوى استهلاك المياه ب 0.5% بالنسبة لتقرير سنة 2013 : من بين الخطط التي اتبعتها المؤسسة من

أجل تحقيق هذا الهدف هي : قامت بوضع عدادات القياس، وحددت كمية استهلاك المياه على مستوى قاعدة

الحياة وورشات العمل(les chantiers)، واستعمال نظام الرش بالتقطير (goutte à goutte) في المساحات

الخضراء (les espaces verts).

2) خفض مستوى استهلاك الزيت ب 0.5% بالنسبة لتقرير سنة 2013 : من بين الخطط التي اتبعتها المؤسسة من

أجل تحقيق هذا الهدف هي : حيازة آلة شفط النفط لمنع تسرب الغاز على مستوى قاعدة الحياة وورشات

العمل(les chantiers).

3) تخفيض مستوى استهلاك الطاقة الكهربائية بنسبة 0.5% بالمقارنة مع استهلاك سنة 2013 : من بين الخطط التي

اتبعتها المؤسسة من أجل تحقيق هذا الهدف هي : توفير مواد العزل والإضاءة الطبيعية للمباني، حيازة وتركيب

العدادات، وقياس استهلاك الطاقة الكهربائية على مستوى جميع قاعدات الحياة.

4) تخفيض مستوى استهلاك الوقود بنسبة 0.5% بالمقارنة مع استهلاك سنة 2013 : من بين الخطط التي اتبعتها

المؤسسة من أجل تحقيق هذا الهدف هي : حيازة وتركيب ثمانية معدات قياس استهلاك الوقود، بميزانية

.5600000 DA

ب. النفايات :

1) تخفيض كمية النفايات بنسبة 5% مقارنة مع الكميات الناتجة في عام 2013 : من بين الخطط التي اتبعتها المؤسسة

من أجل تحقيق هذا الهدف هي : ضمان الامتثال لإدارة النفايات من خلال تطبيق أحكام عملية إدارة النفايات.

جمع النفايات المتزلية، تحديد النفايات المتولدة يوميا مع وضع اتفاقية مع شركة متخصصة. بميزانية

.1300000

2) تخفيض كمية النفايات بنسبة 1% مقارنة مع الكميات الناتجة في عام 2013 : من خلال تطبيق المؤسسة لأحكام

عملية إدارة النفايات : من بين الإجراءات التي اتبعتها من أجل تحقيق هذا الهدف هي :

✓ تخزين وتكميم الإطارات المستعملة، والمعدات الهوائية وإرسالها إلى القاعدة لإعادة تدويرها؛

✓ تجهيز صناديق وأماكن متخصصة بنوع النفايات المعدنية من أجل بيعها لإعادة تدويرها؛

✓ تخصيص 25 مكب قمامة خاص بالنفايات الصلبة حجمه من 3 إلى 4 م<sup>3</sup>؛

✓ استرجاع البطاريات المستعملة، واستعمال الزيت المفلتر، وهذا في ظروف تخزين ونقل مناسبة للإلغاء،

✓ وضع اتفاقية مع مؤسسة متخصصة في استخراج واسترجاع النفط، وهذا من خلال فصل الماء عن النفط؛

✓ وضع اتفاقية مع مؤسسة متخصصة في إعادة تدوير خراطيش الحبر والطابعات؛

✓ جمع وشحن الأدوية منتهية الصلاحية، وامتلاك محرقة للنفايات الطبية خاصة بالمؤسسة.

ج. النفايات السائلة :

1) ضمان الامتثال للتشريعات المعمول بها في تصريف النفايات السائلة : من بين الإجراءات التي اتبعتها من

أجل تحقيق هذا الهدف هي : تحليل مياه الصرف الصحي في قاعدة الحياة<sup>4</sup> KCA، قياس مستوى تلوث

مياه الصرف الصحي من جراء الزيوت المستعمل

د. استعمالات لمركبات الكربون الكلورية فلورية (CFC) :

1) ضمان الامتثال للتشريعات المعمول به في الانبعاثات في الهواء، أي التخلص التدريجي من (CFC) : من

بين الإجراءات التي اتبعتها من أجل تحقيق هذا الهدف هي : عن طريق استبدال مكيفات الهواء التي يحضرها

القانون.

ه. التخزين :

1. ضمان الامتثال للتشريعات المعمول بها لتخزين المواد الكيميائية، والتأكد من الاستخدام السليم لها :

من بين الإجراءات التي اتبعتها من أجل تحقيق هذا الهدف هي : التخفيض من استهلاك الوقود، منع التلوث

والحرائق، تنظيم مواقع تخزين النفايات، وتوفير معدات الوقاية ضد الحرائق وتلوث التربة.

<sup>4</sup> قاعدة حياة لتخزين معدات المؤسسة.

الضرائب التي تدفعها مؤسسة enafor :

**(1) الرسم على النشاطات الملوثة أو/و الخطيرة للبيئة : (TAXE SUR ACTIVITIES POLLUANTES : DANGEREUSES)**

تم تأسيس هذا الرسم لأول مرة بموجب المادة 117 من قانون المالية لسنة 1992 والذي يفرض على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة. لكن مقدار هذا الرسم كان متواضعاً في بدايته، إذ كان يتراوح بين 750 دج إلى 30.000 دج وهذا حسب طبيعة النشاط ودرجة التلوث المنجر عنه. لهذا قام المشرع ونظراً لتواضع أسعار هذا الرسم بمراجعتها بموجب المادة 54 من قانون المالية لسنة 2000.

الجدول رقم (03.02) : الرسم على النشاطات الملوثة أو/و الخطيرة للبيئة

المبلغ	نوع الضريبة	السنوات
198000	الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة	2000
198000	الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة	2001
00	الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة	2002
218000	الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة	2003
218000	الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة	2004
218000	الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة	2005
758000	الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة	2006
639000	الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة للبيئة	2007
639000	الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة للبيئة	2008
00	الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة للبيئة	2009
90000	الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة للبيئة	2010
540000+180000 (مكمل)	الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة للبيئة	2011
720000	الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة للبيئة	2012

المصدر : اعتماداً على مستندات المؤسسة.

**(2) الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة :**

تأسس هذا الرسم بموجب المادة 203 من قانون المالية لسنة 2002 على النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة المخزنة، يحدد مبلغه ب 10.500 دج عن كل طن من النفايات المخزنة وتهدف هذه الجباية إلى حمل المؤسسات على عدم تخزين هذا النوع من النفايات.

الجدول رقم (04.02) : الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة

المبلغ	نوع الضريبة	السنوات
3150	الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة	2012
29400	الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة	2013

المصدر : اعتمادا على مستندات المؤسسة

الفرع الثاني : دراسة وتحليل الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للتنقيب ENAFOR :

1- عرض عناصر أصول وخصوم ميزانية المؤسسة الوطنية للتنقيب : (ENAFOR) :

أ- عرض عناصر أصول

الوحدة : 10<sup>6</sup> دج

الجدول رقم (05.02) : عرض عناصر أصول المؤسسة الوطنية للتنقيب

السنوات	الأصول غير الجارية	الأصول الجارية
2000	3 465,97	7 702,67
2001	7 301,11	5 688,67
2002	8 382,87	5 887,03
2003	7 941,09	6 026,59
2004	10 167,08	7 520,28
2005	12 547,53	11 79,89
2006	19 190,15	11 46,22
2007	31 209,66	13 620,17
2008	34 833,90	18 423,94
2009	29 549,26	21 742,31
2010	21 635,66	28 691,58
2011	17 083,42	27 420,70
2012	12 404,91	34 691,88
2013	18 461,52	31 843,03

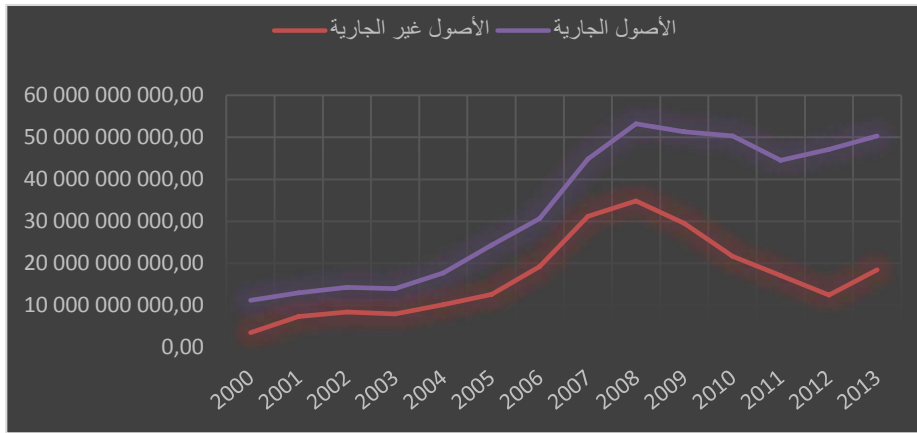
المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة الملحق رقم (04)

من خلال الجدول رقم (05.02)، نقسم الشكل إلى فترتين :

✓ قبل إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2000-2003] : نلاحظ في سنة 2000 أن الأصول غير الجارية تقل عن الأصول الجارية وهذا يدل على أن المؤسسة لا تجمد أموالها الخاصة بنسبة كبيرة، أما فيما يخص السنوات الثلاثة الموالية نلاحظ أن الأصول الغير جارية للمؤسسة لها وزن نسبي أكثر من الأصول الجارية مقارنة بإجمالي الأصول وهذا راجع الى الزيادة في قيمة الإستثمارات مما يعني أن المؤسسة تجمد من أموالها الخاصة في شكل إستثمارات حيث كانت قيمة الأصول الغير جارية للمؤسسة في سنة 2002 ما قيمته 8.32 مليار د.ج وهذا لا يعتبر مؤشر جيد لأنه يعبر عن تجريد المؤسسة لأموالها (أي نقص سيولة).

✓ بعد إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2004-2013] : نلاحظ أن الأصول غير الجارية تفوق الأصول الجارية في السنوات 2004 إلى غاية 2009 وهذا راجع إلى استمرار المؤسسة في زيادة استثماراتها، أما في السنوات الباقية فقد شهدت المؤسسة إرتفاع كبير في الوزن النسبي للأصول الجارية على حساب الأصول الغير جارية بسبب نقص استثمارات المؤسسة بصفة كبيرة مقارنة مع سنة 2009 من 29 مليار دينار إلى 21؛ 17؛ 12؛ 18 مليار دينار على التوالي هذه الزيادة مفيدة بالنسبة للمؤسسة لأنها تعبر عن ارتفاع السيولة، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (01.02) : يوضح تطور عناصر أصول لـ enafor خلال الفترة (2000-2013)



المصدر : بناء على الجدول رقم (05.02) وبالاستعانة ببرنامج Excel 2013.

ب- عرض عناصر الخصوم

الجدول رقم (06.02) : عرض عناصر خصوم المؤسسة الوطنية للتنقيب

الوحدة: 10<sup>6</sup> دج

السنوات	رؤوس الأموال الخاصة	الخصوم غير الجارية	الخصوم الجارية
2000	3 559,03	5 211,42	2 398,19
2001	4 872,06	5 800,01	2 317,71
2002	8 697,37	3 195,34	2 377,18

1 715,69	2 490,85	9 761,14	2003
2 153,62	4 062,15	11 471,58	2004
2 449,98	9 271,74	12 619,68	2005
2 877,70	13 694,84	14 078,83	2006
4 318,09	14 328,22	26 183,51	2007
4 871,79	20 650,82	27 735,18	2008
4 073,63	20 743,16	26 474,77	2009
7 307,02	17 333,92	25 686,29	2010
5 451,94	10 014,95	29 037,22	2011
5 728,49	10 258,43	31 110,87	2012
10 460,24	5 920,60	33 923,69	2013

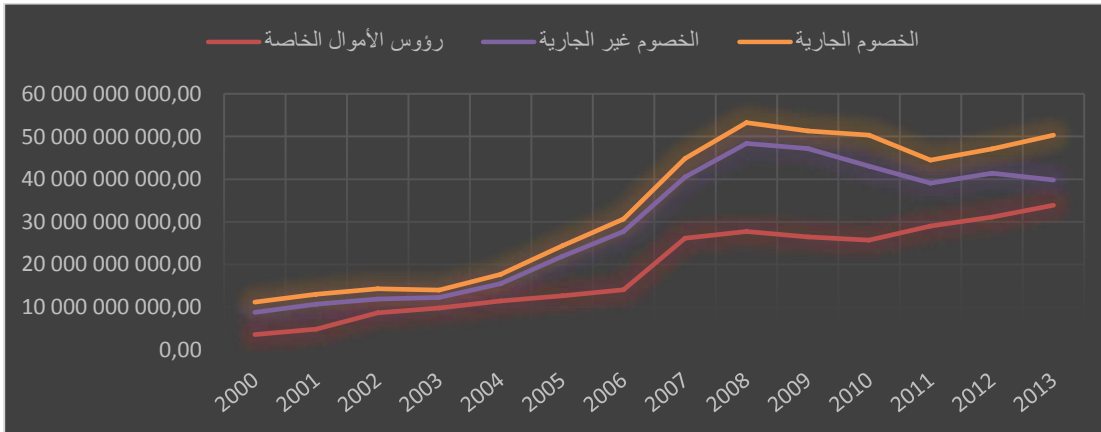
المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة الملحق رقم (04)

من خلال الجدول رقم (06.02)، نقسم الشكل إلى فترتين :

✓ قبل إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2000-2003] : نلاحظ أن الأموال الخاصة كانت أقل من الخصوم غير الجارية في سنتي 2000، 2001، أما في السنوات الباقية فقد فاقت رؤوس الأموال الخاصة كلا من الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية وهذا راجع لتضاعف رأس مال المؤسسة من 660 مليون دينار في سنة 2001 إلى 4 مليار دينار في السنوات الموالية.

✓ بعد إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2004-2013] : نلاحظ استمرار ارتفاع الأموال الخاصة بالنسبة للخصوم غير الجارية خاصة في سنة 2007 بحيث ارتفع رأس مال المؤسسة من 4 ملايين دينار إلى 14 مليار دينار. أما فيما يخص الخصوم الجارية كانت قليلة بالمقارنة مع الخصوم غير الجارية في سنوات الدراسة وهذا راجع إلى حجم الاستدانة الكبيرة للمؤسسة خاصة في سنة 2006 حيث أصبحت قيمة الديون 13 مليار دينار مقارنة بـ 9 ملايين مع سنة 2005. ما عدا سنة 2013 فقد فاقت الخصوم الجارية الخصوم غير الجارية بسبب الانخفاض الكبير في حجم ديون المؤسسة بقيمة 4 ملايين دينار، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (02.02) : يوضح تطور عناصر خصوم لـ enafor خلال الفترة (2000-2013)



المصدر : بناء على الجدول رقم (06.02) وبالإستعانة ببرنامج Excel 2013



1) مؤشرات الأداء المالي :

• مؤشرات التوازن المالي :

أ- رأس المال العامل (FRng) : Fond de Roulement

الجدول رقم (07.02) : تطور رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للتنقيب خلال الفترة  
الوحدة: 10<sup>6</sup> دج (2013-2000)

السنوات	FRng
2000	5 669,71
2001	3 657,28
2002	3 903,08
2003	4 619,28
2004	5 657,52
2005	9 660,88
2006	8 935,94
2007	9 607,22
2008	13 807,63
2009	18 937,48
2010	23 667,17
2011	24 013,35
2012	30 994,29
2013	23 426,22

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة الملحق رقم (04)

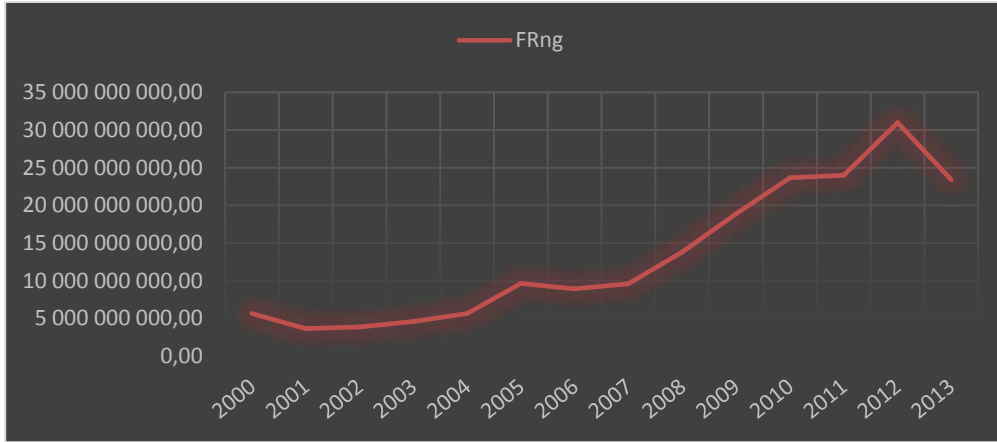
يمثل رأس المال العامل ذلك الجزء من الأموال الدائمة غير المستعملة في تمويل الأصول الثابتة، أي الجاهزة لتمويل الأصول المتداولة فالتوازن المالي للمؤسسة يعتمد أساسا على تمويل الاستخدامات (الأصول الثابتة) عن طريق الموارد الثابتة. من خلال الجدول رقم (07.02)، نلاحظ أن مبدأ التوازن المالي محقق من طرف المؤسسة، حيث رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول الثابتة لديها مع وجود هامش أمان، وهذا ما يؤكد سلامة المركز المالي على المدى القصير والمتوسط، فنقسم الشكل إلى فترتين :

✓ قبل إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2000-2003] : إذ نجد أن رأس المال العامل شهد انخفاضا في السنة الثانية مقارنة مع السنة الأولى إذ بلغت قيمته خلال السنة الأولى 5 ملايين دينار وصولا إلى ما قيمته 3 ملايين دينار سنة 2001 وهذا الانخفاض راجع إلى زيادة الاستخدامات المستقرة بنسبة أكبر من الموارد المستقرة من جهة أخرى إذ التوازن المالي تدهور مقارنة بالسنوات الأخرى، أما بالنسبة لباقي السنوات فقد شهد ارتفاع معتبر.

✓ بعد إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2004-2013] : إن رأس المال العامل شهد ارتفاعا خلال 2004 إلى 2012 بسبب زيادة في حجم رؤوس الأموال، أما بالنسبة للسنة الأخيرة فقد شهد تراجعاً وهذا راجع إلى زيادة

الإستخدامات المستقرة بمقدار 12 مليار دينار أما في يخص الموارد المستقرة فقد شهدت زيادة بمقدار 6 مليار دينار فقط، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (03.02) : يوضح تطور عناصر رأس المال العامل لـ enafor خلال الفترة (2000-2013)



المصدر : بناء على الجدول رقم (07.02) وبلاستعانة ببرنامج Excel 2013.

ب. الإحتياج في رأس المال العامل (BFR) :

الجدول رقم (08.02) : تطور الإحتياج في رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للتنقيب خلال الفترة (2000-2013) الوحدة:  $10^6$  دج

السنوات	BFRexp	BFRhexp	BFRg
2000	1 542,38	199,70	1 742,09
2001	1 014,13	194,11	1 208,24
2002	1 897,04	169,84	2 066,88
2003	3 169,44	149,15	3 318,60
2004	3 107,02	152,48	3 259,51
2005	4 675,41	250,74	4 926,15
2006	7 161,49	297,79	7 459,28
2007	4 567,86	306,80	4 874,67
2008	5 483,23	546,46	6 029,69
2009	10 189,19	844,94	11 034,144
2010	11 186,73	1 300,88	12 487,61
2011	13 507,94	1 458,73	14 966,67
2012	15 227,47	1 688,80	16 916,28
2013	18 896,26	1 427,69	20 323,96

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة الملحق رقم (04)

يعبر الاحتياج في رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، ومعنى آخر ذلك الجزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية.

من خلال الجدول رقم (08.02)، نقسم الشكل إلى فترتين :

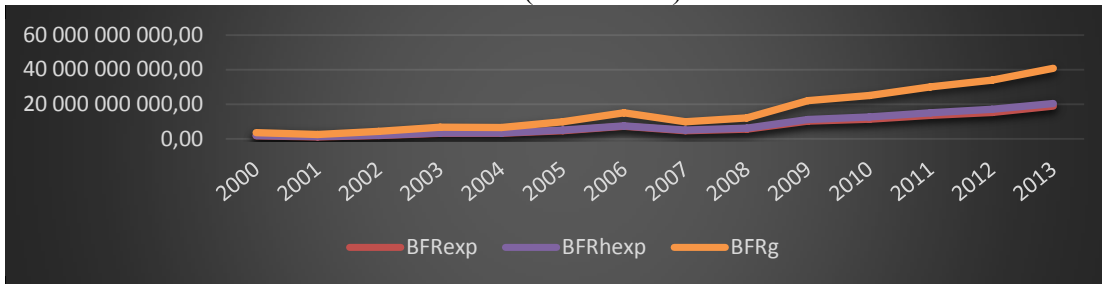
✓ قبل إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2000-2003] : كان الاحتياج في رأس المال العامل موجبا خلال

فترة الدراسة إلا أنه شهد تذبذبا حيث أنه في سنة 2001 انخفض بسبب تراجع في حقوق العملاء، ثم ارتفع في السنتين الموالتين وهذا راجع إلى بالرغم من أن هناك ارتفاع في قيمة الديون قصيرة الأجل إلا أن احتياجات الدورة كانت أكبر. لذا على المؤسسة إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال والمتمثلة في رأس المال العامل، وأن تعمل على تخفيض هذا الاحتياج من خلال تخفيض في حجم المخزونات والحقوق، زيادة الديون دون أن يؤثر ذلك على نشاط المؤسسة، زيادة سرعة دوران المخزون وسرعة دوران العملاء.

✓ بعد إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2004-2013] : شهد الاحتياج في رأس المال العامل ارتفاعا مستمرا

في السنوات الموالية، فيما عدا سنة 2007 بسبب انخفاض شديد في حقوق العملاء من جهة وتضاعف في حجم موارد الاستغلال من جهة أخرى، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (04.02) : يوضح تطور عناصر الإحتياج في رأس المال العامل لـ enafor خلال الفترة (2013-2000)



المصدر : بناء على الجدول رقم (08.02) وبلاستعانة ببرنامج Excel 2013.

ج- الخزينة : (TR) :

الوحدة: 10<sup>6</sup> دج

الجدول رقم (09.02) : تطور الخزينة للمؤسسة الوطنية للتنقيب خلال الفترة (2013-2000)

السنوات	Tng
2000	3 927,62
2001	2 449,04
2002	1 836,19
2003	1 300,68
2004	2 398,00

4 734,73	2005
1 476,65	2006
4 732,55	2007
7 777,93	2008
7 903,34	2009
11 179,56	2010
9 046,68	2011
14 078,01	2012
3 102,26	2013

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة الملحق رقم (04)

تمثل الخزينة الفرق بين رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل وتعكس التوازن المالي للمؤسسة من عدمه، وما يمكن ملاحظته من الجدول رقم (09.02) أن رصيد الخزينة للمؤسسة الوطنية للتنقيب للفترة [2000-2013] موجب، ما يدل على وجود توازن مالي بين رأس المال العامل الدائم من جهة والاحتياج في رأس مال العامل الدائم من جهة أخرى، أي رأس المال العامل الدائم أكبر من الاحتياج في رأس المال العام الدائم مما أدى هذا إلى توفير السيولة النقدية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة. نقسم الشكل إلى فترتين :

✓ قبل إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2000-2003] : نلاحظ خزينة موجبة ولكن في انخفاض مستمر

وهذا راجع إلى زيادة في حجم استثمارات المؤسسة الذي له تأثير مباشر على رأس المال العامل.

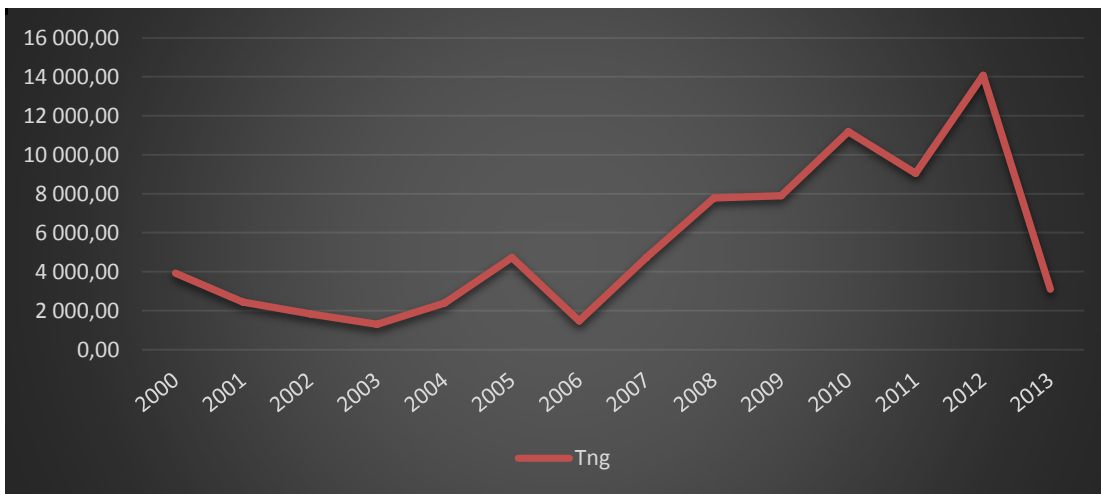
✓ بعد إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2004-2013] : كانت خزينة المؤسسة موجبة وهذا يدل على

رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يعبر عن رصيد الخزينة إلا أن تجميد

الأموال في خزينة المؤسسة ليس في صالحها ولذلك ينبغي أن تستعمل هذا الفائض في تسديد ديونها أو

تحويله إلى استثمارات. لكن شهدت خزينة المؤسسة تذبذب ملحوظ، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (05.02) : يوضح تطور عناصر الخزينة لـ enafor خلال الفترة (2013-2000)



المصدر : بناء على الجدول رقم (09.02) وبالاستعانة ببرنامج Excel 2013 .

• معدلات المردودية المالية :

الجدول رقم (10.02) : نسب المردودية المالية للمؤسسة الوطنية للتنقيب خلال الفترة (2013-2000)

السنوات	المردودية المالية
2000	47.07%
2001	29.00%
2002	15.93%
2003	11.41%
2004	15.91%
2005	9.57%
2006	11.58%
2007	6.34%
2008	5.77%
2009	4.83%
2010	1.16%
2011	7.54%
2012	6.73%
2013	10.75%

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة الملحق رقم (04)

المردودية المالية :

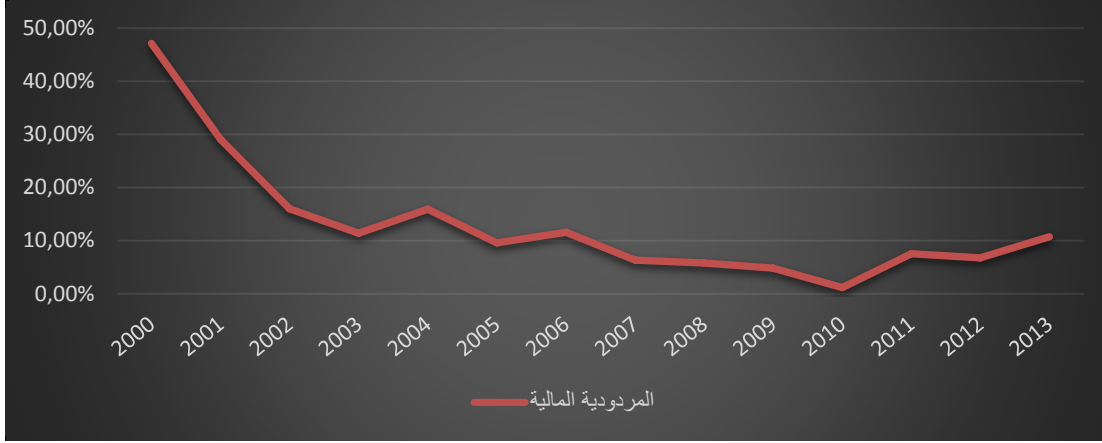
تعبر المردودية المالية على العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة. أي أن المردودية المالية في سنة 2000 بلغت نسبة 47.07% وهذا يعني أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في المؤسسة يولد ربح قدره 0.47 دج وما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (10.02)، نقسم الشكل إلى فترتين :

✓ قبل إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2000-2003] : نلاحظ في هذه الفترة انخفاض في المردودية المالية للمؤسسة وهذا راجع إلى زيادة في الأموال الخاصة بنسبة معتبرة من جهة وإلى انخفاض النتيجة الصافية من جهة اخرى.

✓ بعد إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2004-2013] : شهدت هذه الفترة مرحلتين، الأولى انخفاض في المردودية المالية للمؤسسة في الثلاث سنوات الأولى وهذا راجع إلى زيادة في الأموال الخاصة بنسبة معتبرة من جهة وإلى انخفاض النتيجة الصافية من جهة اخرى خاصتا في سنة 2010 حيث إنخفضت النتيجة الصافية بـ 328.16%، أما الثانية فشهدت إرتفاع في المردودية بالنسبة للسنوات الثلاثة الموالية وهذا

راجع إلى إرتفاع النتيجة الصافية من 298 مليون سنة 2010 إلى 3.64 مليار سنة 2013 وعرفت سنة 2013 أعلى نسبة مردودية مالية 10.75%.

الشكل رقم (06.02) : يوضح تطور نسب المردودية المالية لـ enafor خلال الفترة (2013-2000)



المصدر : بناء على الجدول رقم (10.02) وبلاستعانة ببرنامج Excel 2013.

ج. مؤشرات النمو :

أ- تطور النتائج السنوية للإستثمارات والأصول للمؤسسة الوطنية للتنقيب (enafor) :

الجدول رقم (11.02) : نمو الإستثمارات والأصول للمؤسسة الوطنية للتنقيب خلال الفترة (2013-2000) الوحدة: 10<sup>6</sup> دج

السنوات	الإستثمارات	نمو الإستثمارات	الأصول	نمو الأصول
2000	3 465,97		11 168,65	
2001	7 301,11	52.53%	12 989,79	14.02%
2002	8 382,87	12.90%	14 269,91	8.97%
2003	7 941,09	-5.56%	13 967,69	-2.16%
2004	10 167,08	21.89%	17 687,36	21.03%
2005	12 547,53	18.97%	24 341,42	27.34%
2006	19 190,15	34.61%	30 651,379	20.59%
2007	31 209,66	38.51%	44 829,83	31.63%
2008	34 833,90	10.40%	53 257,80	15.82%
2009	29 549,26	-17.88%	51 291,58	-3.83%
2010	21 635,66	-36.58%	50 327,24	-1.92%
2011	17 083,42	-26.65%	44 504,12	-13.08%
2012	12 404,91	-37.71%	47 097,80	5.51%
2013	18 461,52	32.81%	50 304,55	6.37%

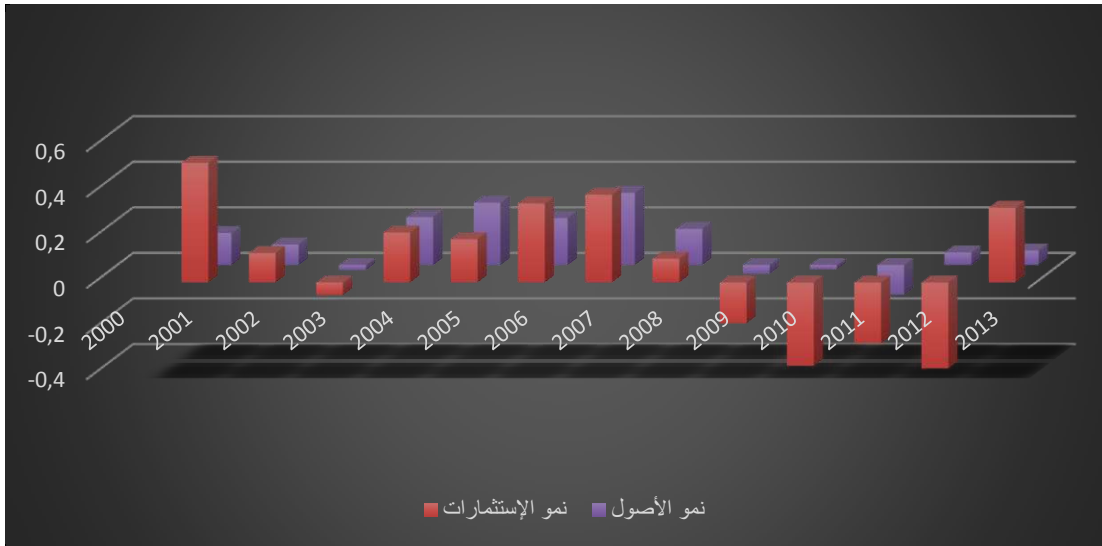
المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة الملحق رقم (04)

من خلال الجدول رقم (11.02)، نقسم الشكل إلى فترتين :

✓ قبل إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2000-2003] : نلاحظ خلال هذه الفترة تذبذب في استثمارات المؤسسة، حيث شهدت سنتي 2001، 2002 ارتفاعا ملحوظا بنسبة 53.53%، 12% على التوالي، وبعد ذلك انخفضت بنسبة 5.56%.

✓ بعد إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2004-2013] : نلاحظ خلال الفترة [2004-2013] تذبذب في نمو الاستثمارات نتيجة لزيادة المتذبذبة في قيمة الاستثمارات، وهذا راجع لتزويد المؤسسة بمختلف تجهيزات والاستثمارات الضرورية مما أثر سلبا على نمو الأصول، وبما يخص الفترة 2009-2012 لم يكن هناك نمو في الاستثمارات وهذا راجع لتدهور في قيمة الاستثمارات، نتيجة تنازل المؤسسة عنها بغية جلب استثمارات وهذا ما أدى لعدم نمو الأصول، ومن خلال ما سبق نستنتج علاقة طردية بين نمو الأصول ونمو الاستثمارات لأن هذه الأخير تؤثر على أصول المؤسسة وتعتبر عنصر من عناصرها أي تؤثر على مركزها المالي.

الشكل رقم (07.02) : يوضح نمو الإستثمارات والأصول لـ enafor خلال الفترة (2000-2013)



المصدر : بناء على الجدول رقم (11.02) وبالاستعانة ببرنامج Excel 2013.

ب- تطور النتائج السنوية لرقم الأعمال والنتيجة الصافية للمؤسسة الوطنية للتنقيب (enafor) :

الجدول رقم (12.02) : نمو رقم الأعمال والنتيجة الصافية للمؤسسة الوطنية للتنقيب خلال الفترة  
الوحدة: 10<sup>6</sup> دج (2013-2000)

مؤشرات النمو	رقم الأعمال	نمو رقم الأعمال	النتيجة الصافية	نمو النتيجة الصافية
<b>2000</b>	7 563,87		1 675,10	
<b>2001</b>	8 091,43	6.52%	1 413,13	-18.54%
<b>2002</b>	9 390,06	13.83%	1 385,45	-2.00%
<b>2003</b>	10 844,22	13.41%	1 113,87	-24.38%
<b>2004</b>	12 234,62	11.36%	1 825,27	38.97%
<b>2005</b>	13 071,33	6.40%	1 208,28	-51.06%
<b>2006</b>	16 564,81	21.09%	1 629,74	25.86%
<b>2007</b>	18 030,14	8.13%	1 659,34	1.78%
<b>2008</b>	20 461,33	11.88%	1 601,67	-3.60%
<b>2009</b>	22 789,60	10.22%	1 279,54	-25.17%
<b>2010</b>	23 589,28	3.39%	298,84	-328.16%
<b>2011</b>	23 565,58	-0.10%	2 188,58	86.35%
<b>2012</b>	25 857,77	8.86%	2 092,64	-4.58%
<b>2013</b>	28 386,91	8.91%	3 645,64	42.60%

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على جدول حسابات المؤسسة

من خلال الجدول رقم (12.02)، نقسم الشكل إلى فترتين :

✓ قبل إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2000-2003] : شهد رقم الأعمال نموا طفيفا خلال الثلاث سنوات

الأولى للدراسة بنسب لا تتجاوز 13% نتيجة للزيادة المستمرة في رقم الأعمال.

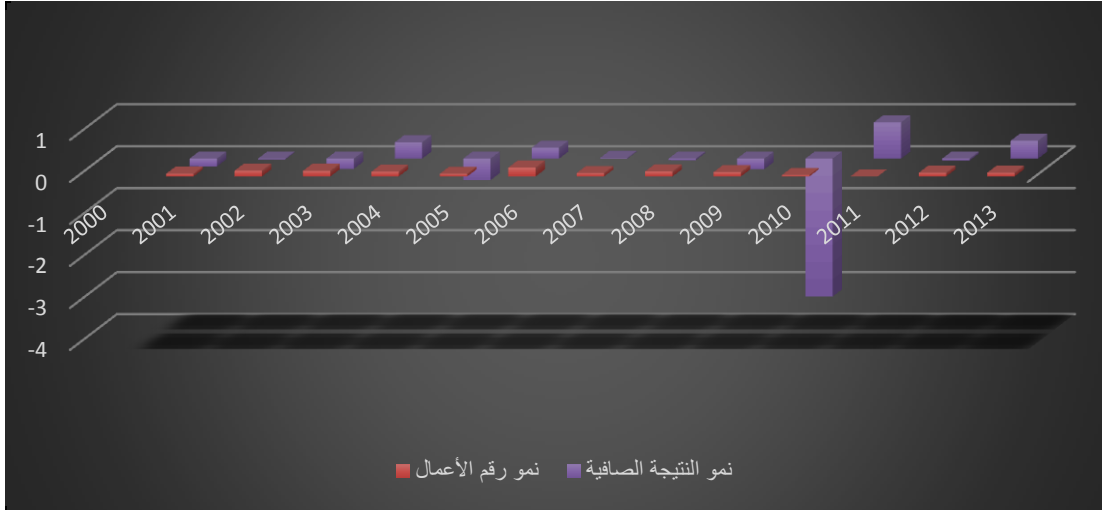
✓ بعد إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2004-2013] : استمر رقم الأعمال في النمو خلال السنوات الموالية

لدراسة بنسب لا تتجاوز 21% نتيجة للزيادة المستمرة في رقم الأعمال، فيما عدا سنة 2011 حيث انخفض

بنسبة طفيفة جدا تقدر بـ 0.1%، والشكل التالي يوضح ذلك.



الشكل رقم (08.02) : يوضح نمو رقم الأعمال والنتيجة الصافية لـ enafor خلال الفترة (2000-2013)



المصدر : بناء على الجدول رقم (12.02) وبلاستعانة ببرنامج Excel 2013.

ج- تطور النتائج السنوية للقيمة المضافة والنتيجة الصافية للمؤسسة الوطنية للتنقيب (enafor) :

الجدول رقم (13.02) : نمو القيمة المضافة والنتيجة الصافية للمؤسسة الوطنية للتنقيب خلال الفترة (2000-2013) الوحدة:  $10^6$  دج

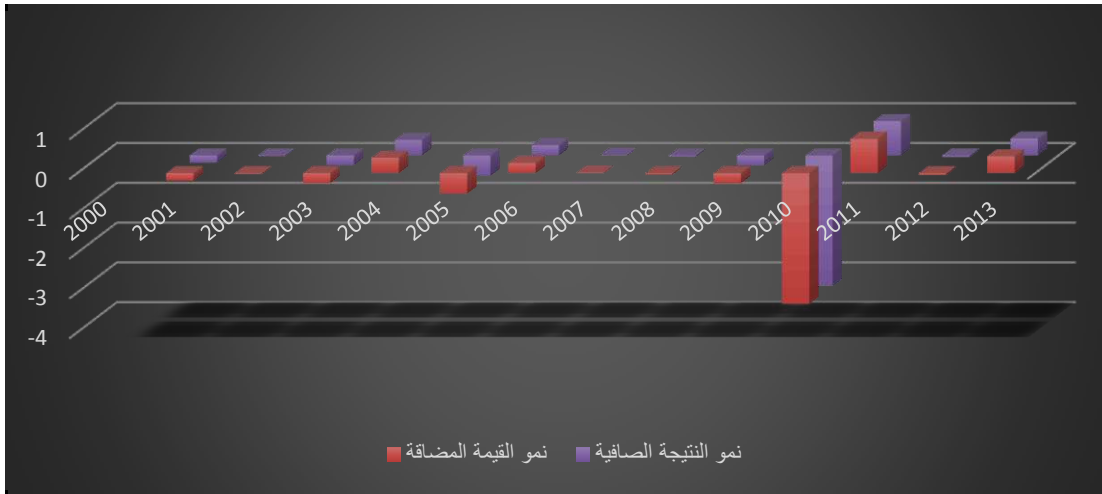
السنوات	القيمة المضافة	نمو القيمة المضافة	النتيجة الصافية	نمو النتيجة الصافية
2000	5 805,18		1 675,10	
2001	6 165,26	5,84%	1 413,13	-18.54%
2002	7 259,58	15,07%	1 385,45	-2.00%
2003	8 535,65	14,95%	1 113,87	-24.38%
2004	9 141,47	6,63%	1 825,27	38.97%
2005	9 588,57	4,66%	1 208,28	-51.06%
2006	12 499,58	23,29%	1 629,74	25.86%
2007	13 360,78	6,45%	1 659,34	1.78%
2008	14 666,22	8,90%	1 601,67	-3.60%
2009	16 200,37	9,47%	1 279,54	-25.17%
2010	17 458,74	7,21%	298,84	-328.16%
2011	17 772,13	1,76%	2 188,58	86.35%
2012	19 459,33	8,67%	2 092,64	-4.58%
2013	21 243,71	8,40%	3 645,64	42.60%

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة الملحق رقم (04)

القيمة مضافة نطلق عليها هامش الربح وهي ناتجة عن تحويل للمادة من شكل أو صورة أو تركيب غير مفيد للمستهلك إلى صورة أخرى تحقق احتياجات هذا المستهلك وهذا التحويل من شأنه أن يرفع من قيمة المادة في السوق وهكذا. من خلال الجدول رقم (13.02)، نقسم الشكل إلى فترتين :

- ✓ قبل إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2000-2003] : شهدت القيمة المضافة معدل نمو ثابت نسبيا خلال الثلاث سنوات الأولى من الدراسة حيث وصلت أعلى نسبة نمو سنة 2002 بنسبة 15%، وهذا راجع إلى تدنئة التكاليف المعبر عنها بتوفير مبالغ مالية عوض نفقها في التخزين ورواتب العمال...الخ.
- ✓ بعد إدماج البعد البيئي في المؤسسة [2004-2013] : شهدت القيمة المضافة معدل نمو ثابت نسبيا خلال الثلاث سنوات الأولى من الدراسة حيث وصلت أعلى نسبة نمو سنة 2006 بنسبة 23%، مما أثر على النتيجة الصافية التي شهدت بدورها تذبذب في نسبة نموها وهذا راجع إلى تذبذب في التكاليف (مصاريف العمال، والاهتلاكات).

الشكل رقم (09.02) : يوضح نمو القيمة المضافة والنتيجة الصافية لـ enafor خلال الفترة (2013-2000)



المصدر : بناء على الجدول رقم (13.02) وبالاستعانة ببرنامج Excel 2013.

المطلب الثاني : تفسير ومناقشة النتائج

الفرع الأول : تفسير ومناقشة السلوك البيئي للمؤسسة الوطنية للتنقيب

ظهرت نية المؤسسة الوطنية للتنقيب جليا لتطبيق شهادة الإيزو 14001 ابتداء من سنة 2004، اعتمدت المؤسسة الوطنية للتنقيب (ENAFOR) ميثاق التزاهة لمجمع سوناتراك في مجمله، محددة بذلك مجموعة من قواعد السلوك البيئي قصد تطبيقها في نشاطهم المهني. إن بعث المؤسسة الوطنية للتنقيب لأحكام الميثاق السلوك البيئي على جميع المستويات ما هو إلا دليل قاطع على التزاماتها بروح المسؤولية الاجتماعية.

إن الحفاظ على صحة العمال وسلامة الأشخاص والممتلكات والحفاظ على البيئة يشكّلان الاهتمامات الأولية للمؤسسة الوطنية للتنقيب.

في إطار تحقيق أهدافها الأساسية المتمثلة في تحسين مواردها ورفع قيمتها، فإن سياسة المؤسسة في مجال (HSE) (الصحة والأمن والبيئة) مستلهمة من مبادئ التنمية المستدامة.

موظفو المؤسسة الوطنية للتنقيب ملزمون باحترام معايير الصحة والأمن والبيئة، وهم محفزون على الدوام على التبليغ بكل الاختلالات أو الخروقات الأمنية التي قد يلاحظونها.

الفرع الثاني : تحليل وتفسير ومناقشة نتائج تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للتنقيب

أولاً : مؤشرات التوازن المالي :

باعتبار أن التوازن المالي من أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، و للوصول إلى التوازن المالي حسب المنظور الوظيفي لا بد من تحقيق رأس مال عامل صافي إجمالي موجب، كذلك أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، و عند تحقيق الشرطين السابقين تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الإعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات، بالتالي تحقيق خزينة موجبة تؤثر إيجاباً على الأداء المالي.

**1. رأس المال العامل :** من خلال الشكل رقم (03.02) والجدول رقم (07.02) :

— المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل، حيث تمكنت حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى؛

— المؤسسة حققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

**2. الإحتياج في رأس المال العامل :** من خلال الشكل رقم (04.02)، والجدول رقم (08.02) :

— المؤسسة لا تستطيع مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتنا،

وبالتالي يتوجب عليها البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز؛

— المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة لتغطية احتياجات الدورة.

**3. الخزينة :** من خلال الشكل رقم (05.02) والجدول رقم (09.02) :

— خزينة المؤسسة موجبة وهذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك

فائض يضم إلى الخزينة؛

— إن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة، لذلك ينبغي أن تعمل على استعمال هذه الأموال

في تسديد ديونها القصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات؛

— تمكنت المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الإعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات

الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

ثانيا : مؤشرات المردودية

المردودية المالية : من خلال الشكل رقم (06.02)، والجدول رقم (10.02) :

– قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفاعلية وكفاءة للحصول على العائد؛

ثالثا : مؤشرات النمو :

1. نمو الاستثمارات وتأثيره على نمو الأصول : من خلال الشكل رقم (07.02)، والجدول رقم (11.02):

– إن تزويد المؤسسة بمختلف التجهيزات والاستثمارات الضرورية من بينها لإدماج البعد البيئي مما أثر بالإيجاب على نمو الأصول، والعكس بالعكس.

2. نمو رقم الأعمال وتأثيره على النتيجة الصافية : من خلال الشكل رقم (08.02)، والجدول رقم (12.02):

– تحسين إنتاجية المؤسسة نظرا لقدرة المؤسسة الحصول على الصفقات التي من شأنها الرفع في رقم الأعمال مما أثر سلبا على نمو النتيجة الصافية.

3. نمو القيمة المضافة وتأثيرها على النتيجة الصافية : من خلال الشكل رقم (09.02)، والجدول رقم (13.02):

– إن المؤسسة حققت رصيد هام يعبر عن مدى نجاح نشاط المؤسسة في خلق الفوائض وتقديم إضافات عن طريق عمليات تحويل المواد الأولية ومدخلات المؤسسة إلى سلع وخدمات ذات قيمة استعمالية موجهة للمستهلكين، كل هذا أثر سلبا على نمو النتيجة الصافية.

أن المؤشرات المتحصل عليها مقبولة وهي تعبر عن أن الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة جيد.

### الفرع الثالث : تأثير السلوك البيئي على الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للتنقيب

سنحاول في هذا الجزء دراسة أثر هذا التبيني على كل مؤشرات الأداء المالي، لذا نقسم فترة الدراسة إلى مرحلتين : فترة ما قبل التبيني [2000-2003]، وفترة ما بعد التبيني [2004-2013].

أولا : رأس المال العامل :

من خلال الشكل رقم (03.02) والجدول رقم (07.02) نلاحظ أن رأس المال العامل المؤسسة قبل التبيني كان يتزايد بشكل بطيء جدا حيث بلغ أعلى قيمة 5 ملايين دينار جزائري سنة 2000، ثم ارتفع في سنة 2005 سنة التبيني إلى 9 مليار دينار، لكنه قفز بشكل حاد إلى ما قيمته 30 مليار دينار سنة 2012، وهذا بسبب ارتفاع قيمة الأصول نتيجة لتزويد المؤسسة بمختلف التجهيزات والاستثمارات الضرورية لتحقيق متطلبات تبيني البعد البيئي، وبعد ذلك واصل رأس المال العامل تطورا متذبذبا ولكنه أفضل بكثير من الفترة الأولى (قبل التبيني)؛ حيث أن أدنى قيمة سجلت له في فترة ما بعد التبيني هي 5 ملايين دج سنة 2004 أكبر بكثير من أعلى قيمة سجلت له في الفترة الأولى، وبالتالي فإن تبيني المؤسسة للبعد البيئي أثر إيجابا على تطور رأس مال العامل.

ثانيا : الاحتياج في رأس المال العامل :

من خلال الشكل رقم (04.02) والجدول رقم (08.02) : نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل كان قبل التبيني يحقق نتائج موجبة ولكن يتزايد بشكل بطيء، أي قيم موجبة متزايدة بسبب الارتفاع في BFR أن هناك هامش متزايد من رأس المال العامل معطل، غير أنه بعد التبيني مباشرة حقق قيمة الديون قصيرة الأجل مع ارتفاع كبير في قيم

الاستغلال والقيم القابلة للتحقيق، مما يدل على أن تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية خلال الفترة (2000-2004)، خلال الفترة المدروسة ساهم في توظيف رأس المال العامل الذي كان معطلاً وهذا نتيجة لزيادة عدد العمال الذين يشغلون في مديرية QHSE بعد إعادة الهيكلة للمخطط التنظيمي للمؤسسة، وكذا زيادة المصاريف لتنمية المهارات الضرورية عن طريق التكوين في نظام QHSE، إضافة إلى تباطؤ سرعة دوران المخزون والعملاء.

ثالثا : الخزينة :

من خلال الشكل رقم (05.02) والجدول رقم (09.02): نلاحظ أن خزينة المؤسسة الوطنية للتنقيب اتخذت منحى تنازلي في فترة ما قبل التبرني، ثم مباشرة وابتداء من سنة التبرني بدأت تنح و منحى تصاعدي متذبذب ليستقر عند أقل قيمة مسجلة طيلة فترة الدراسة، وهذا انعكاس للتغيرات التي طرأت على كل BFR و FR خاصة أن هذا الأخير شهد ارتفاعا شديدا. لكن يمكن من القول أن المؤسسة في وضعية جيدة بعد تبني البعد البيئي، بوجود فائض من النقد لم يستغل بشكل عقلاني.

رابعا : المردودية المالية :

من خلال الشكل رقم (06.02) والجدول رقم (10.02) : نلاحظ أن المردودية المالية شهدت انخفاضا قبل تبني البعد البيئي لتواصل أداء متذبذبا، مع ملاحظة ارتفاعها في السنوات الثلاثة الأخيرة، وعليه يمكن القول أن لهذا التبرني أثر سلبي على المردودية المالية على المدى القصير والمتوسط، نتيجة التذبذب في النتيجة الصافية بسبب زيادة تكاليف المؤسسة وعدم قدرتها على التحكم فيها، بينما أثر إيجابي على المدى الطويل، نتيجة تحكمها في التكاليف.

سادسا : مؤشرات النمو:

**1) نمو الاستثمارات وتأثيره على نمو الأصول :** من خلال الشكل رقم (07.02) والجدول رقم (11.02) : نلاحظ أن نمو الاستثمارات قبل التبرني في تذبذب حيث في السنة الأولى ارتفع بـ 52.53%، لكن في سنة 2003 انخفض بـ 5.56%، لكن في سنة التبرني بدء بالارتفاع وهذا نتيجة لتزويد المؤسسة بمختلف التجهيزات والاستثمارات الضرورية لتحقيق متطلبات تبني البعد البيئي، وبما يخص الفترة (2009-2012) انخفضت استثمارات المؤسسة إلى بـ 37.71%.

**2) نمو رقم الأعمال وتأثيره على النتيجة الصافية :** من خلال الشكل رقم (08.02) والجدول رقم (12.02) : نلاحظ نمو لرقم الأعمال ثابت نسبيا وهذا ما يؤكد على القدرة التنافسية للمؤسسة لمواجهة المنافسين، وأنها تحتل مكانة سوقية جيدة نتيجة السمعة الحسنة من خلال شهادة الإيزو 14001، وكذلك علاقتها المتميزة مع عملائها.

**3) نمو القيمة المضافة وتأثيرها على النتيجة الصافية :** من خلال الشكل رقم (09.02) والجدول رقم (13.02) : نلاحظ نمو متذبذب للقيمة المضافة للمؤسسة خلال فترة الدراسة، رغم الزيادة الطفيفة في قيمتها لكن هذا ما يؤكد أن المؤسسة قادرة على تغطية مصاريف الاستغلال المباشرة والتي تعتبر أهم المصاريف وأكثرها ثقل في هيكل التكاليف.

بعد تقييمنا للأداء المالي للمؤسسة الوطنية للتنقيب باستخدام مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل،

الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة)، ومؤشرات المردودية المالية، ومؤشرات النمو (الاستثمارات والأصول، رقم الأعمال والنتيجة الصافية، القيمة المضافة)، لاحظنا أن المؤسسة فإن لهذا التبرني على المدى القصير أثرا سلبيا على إجمالي

مؤشرات الأداء المالي، نتيجة لتحمل المؤسسة تكاليف إضافية لإدخال التحسينات المطلوبة، بهدف مواكبة الحفاظ على تحقيق متطلبات معايير الايزو بشكل أفضل، من أجل السير في مخطط تحقيق الريادة على المدى البعيد الذي أشارت إليه في سياستها وفق نظام QHSE، فهي تعمل على تكتيف مجهوداتها من أجل تطوير أكثر في نوعية منتجاتها، والاستجابة لكل الطلبات المتعلقة بعملائها، وهذا بالرغم من أنها تمتلك معايير ومقاييس عالية في الجودة، حماية البيئة، الأمن والسلامة في العمل، فهي مع ذلك تسعى للتطوير والتقدم أكثر فأكثر نحو الأمام، وهذا من أجل اكتساب ميزة تنافسية تمكنها من البقاء والاستمرارية والحصول على أكبر نصيب من السوق للتمكن من المنافسة سواء كانت وطنية أو عالمية، إلا أنه خلال السنوات الأربعة الأخيرة من فترة الدراسة تغيرت النتائج نحو الأفضل، حيث أن المؤسسة استطاعت التأقلم مع متطلبات معايير الإيزو، وهذا ظاهر من خلال قدرتها على التحكم في التكاليف، مما أدى إلى تحسن أدائها المالي، نتيجة تمتعها بمجملة من السمات جراء التزامها بالبعد البيئي، اهتمامها بالتحسين الفعال لأدائها البيئي، من خلال مراعاتها للآثار البيئية المترتبة على عملياتها وأنشطتها، ومحاوله التخفيف منها. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة : "إن إدماج المؤسسة الوطنية للتنقيب سلوك بيئي واعي له تأثير سلبي على الأداء المالي في المدى القصير وتأثير إيجابي في المدى الطويل".

### خلاصة الفصل الثاني :

نستنتج من الدراسة الميدانية التي أجريت في المؤسسة الوطنية للتنقيب (ENAFOR) أن المؤسسة تقوم بعملية الحفر والتنقيب مما ينتج عنها مشاكل و أخطار كبيرة مضرّة بالبيئة و صحة الإنسان، و منه يجب على الشركة القيام بكل الطرق للتقليل من آثارها المضرّة بالبيئة بطرق تكنولوجية حديثة ذلك بالتنسيق مع الشركات المختصة في حماية البيئة وطنية كانت أم أجنبية. وكمحاولة لتقييم أثر السلوك البيئي على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة (2000-2013)، وذلك من خلال تقييم الأداء المالي للمؤسسة قبل وبعد تبني البعد البيئي، حيث حاولنا ربط الجزء التطبيقي بالجزء النظري.

الخاتمة



تواجه مختلف المؤسسات تحديا كبيرا يتمثل في حماية البيئة من التلوث الناتج عن نشاطاتها اليومية ومنتجاتها، لذا أصبح من المهم أن تهتم المؤسسة بإحداث تغييرات مناسبة تساهم في زياد تعظيم أهداف حماية البيئة التي تنشط فيها من التلوث وضرورة إدماج البعد البيئي في نشاطاتها ومنتجاتها.

حيث ترى النظرية الاقتصادية التقليدية أن القدرة التنافسية تتحقق على حساب الحماية البيئية من خلال تحديد الآثار البيئية ورسم الأهداف للأبعاد البيئية الهامة التي تؤدي في النهاية إلى تحسين السلوك البيئي، من خلال وضع معايير بيئية واعتمادها، والأخذ بعين الاعتبار معظم التدابير البيئية التي من شأنها أن تعود بفوائد اقتصادية وصحية على المؤسسة والعاملين.

قمنا من خلال هذا البحث بدراسة تأثير السلوك البيئي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث من خلاله أردنا الإجابة على الإشكالية التالية : ما أثر إدماج السلوك البيئي للمؤسسة الوطنية للتنقيب على أدائها المالي ؟ خلال الفترة (2000-

2013)

ومن أهم ما خلصنا إليه في هذه الدراسة أن المؤسسة من خلال نشاطها البيئي تهدف إلى الوصول والحفاظة على الأصول المادية والمعنوية، ولا يتم ذلك إلا بالاهتمام بالجانب البيئي متخذة لأجل ذلك العديد من الإجراءات الأساسية أهمها دراسة السلوك البيئي الذي يؤدي بها إلى تحقيق مؤشرات مالية موجبة على المدى البعيد.

أولا : نتائج الدراسة :

تمثلت النتائج التي توصلنا إليها من خلال إجرائنا لهذه الدراسة في

### 1) نتائج الجانب النظري :

- ✓ سلوك المؤسسة اتجاه البيئة هو محاولتها إزالة التأثير السلبي لنشاطاتها ومنتجاتها على البيئة؛
- ✓ تبني المؤسسة للبعد البيئي يحقق فوائد عديدة للمجتمع، كالحفاظة على البيئة، خلق علاقات جيدة مع المساهمين، الزبائن والعمال، وهذا ما يزيد من إنتاجية المؤسسة؛
- ✓ إن إدماج المؤسسة لسلوك بيئي واعي له أثر إيجابي على أدائها المالي.

### 2) نتائج الجانب التطبيقي :

- ✓ تعزيز المؤسسة الوطنية للتنقيب التوافق مع التشريعات والالتزام بالقوانين الخاصة بحماية البيئة؛
- ✓ حماية البيئة يعطي سمعة جيدة للمؤسسة الوطنية للتنقيب وبالتالي القدرة على التنافس، يكسبها علاقة جيدة مع عملائها خاصة المؤسسات الأجنبية التي تفضل التعامل مع المؤسسات المتحصلة على شهادة الإيزو 14001؛
- ✓ تعتبر حماية البيئة من أهم مرتكزات ثقافة المؤسسة الوطنية للتنقيب، وهذا ظاهر من خلال السياسة البيئية للمؤسسة؛
- ✓ تطبيق المؤسسة الوطنية للتنقيب لمجموعة من الإجراءات العلمية فيما اصطلح عليه بإدارة النفايات، عن طريق العمل على معالجة النفايات التي لم يمكن التحكم فيها أثناء دورة حياة المنتج.
- ✓ تطور أصول المؤسسة من عام إلى آخر، فالمؤسسة قادرة على تنمية ذمتها المالية؛

- ✓ تحقق مبدأ التوازن المالي من طرف المؤسسة الوطنية للتنقيب، حيث سجلت قيم موجبة لرأس المال العامل خلال فترة الدراسة، فالمؤسسة لا تعاني من أي مشاكل مالية؛
- ✓ حققت المؤسسة الوطنية للتنقيب رصيداً خزينياً موجباً طول فترة الدراسة، هذا ما يدل على أنها في وضعية جيدة؛
- ✓ تدل نسب المردودية المحققة من طرف المؤسسة الوطنية للتنقيب خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، علىفاعلية وكفاءة إدارة المؤسسة محل الدراسة في تحقيق الأرباح، وقدرة أصولها على توفير وتدعيم خزينة الاستغلال؛
- ✓ بعد سنة 2005 ونتيجة لتحمل المؤسسة الوطنية للتنقيب تكاليف إضافية بهدف الحفاظ على تحقيق متطلبات معايير الايزو بشكل أفضل، شهدت المؤسسة تراجعاً في أدائها المالي على المدى القصير، إلا أنه وخلال الثلاث سنوات الأخيرة شهد تحسناً، نتيجة للتحكم في التكاليف وتحقيق المؤسسة لأهدافها.

#### ثانياً : اختبار فرضيات الدراسة :

ومن خلال هذه الدراسة فقد تم التوصل إلى إثبات الفرضيات المتبناة كما يلي :

- تم إثبات صحة الفرضية الأولى للدراسة : السلوك البيئي هو السلوك الذي تتخذه المؤسسة الوطنية للتنقيب لحماية البيئة، والتحكم في تأثيراتها السلبية عليها، حيث أن المؤسسة الوطنية للتنقيب تحاول التقليل من آثارها السلبية على البيئة عن طريق اتباع سلوك بيئي واعي يهدف لحماية البيئة، وتسعى المؤسسة إلى تحقيق المستوى المطلوب لما هو منتظر منها اتجاه البيئة.
- تم نفي الفرضية الثانية للدراسة : العوامل المحددة للسلوك البيئي للمؤسسة الوطنية للتنقيب هي الضغوط الحكومية فقط : حيث أن هناك عوامل أخرى وهي :
  - أ. الضغوط الحكومية : تتمثل في الضرائب والتشريعات التي تفرضها الدولة على المؤسسة الملوثة للبيئة وهي الأدوات التنظيمية مثل الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة للبيئة، وكذلك الأدوات التحفيزية مثل الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية.
  - ب. سمعة المؤسسة : حيث أن المؤسسات الأجنبية تفرض عليها الحصول على شهادة ISO 14001 لكي تتعامل معها.
  - ج. حجم المؤسسة : حيث أن المؤسسات الكبيرة تكون أكثر قابلية لإدماج البعد البيئي وانتهاج سلوك بيئي.
  - د. عمر المؤسسة : بما المؤسسة الوطنية للتنقيب تعتبر من المؤسسات المسنة فقد كانت عائقاً أمام تطبيق نظام الإيزو في استراتيجيتها مما دفعها إلى تغيير الهيكل التنظيمي الخاص بها لكي يتوافق مع معايير الإيزو.
- تم إثبات صحة الفرضية الثالثة للدراسة : إن إدماج المؤسسة الوطنية للتنقيب سلوك بيئي واعي له تأثير سلبي على الأداء المالي في المدى القصير وتأثير إيجابي في المدى الطويل، إذ توجي وتدلل على نجاح والتطور واستمرارية المؤسسة الوطنية للتنقيب في سوق في ظل تطبيق هاته الأخيرة لكل ما تم تقريره في مستندات المؤسسة، وتتفرع عن هذه الفرضية النتائج التالية :

- إن تبني ودمج البعد البيئي للشركة البترولية هو استثمار اقتصادي تجني من خلاله الشركة أرباح طائلة وفي شتى المجالات؛
- إن التزامها بالبعد البيئي يعد تكلفة تقع على عاتق المؤسسات في المدى القصير وربحا في المدى الطويل.

### ثالثا : توصيات الدراسة :

- ✓ العمل على تطوير كفاءة العاملين باستمرار لزيادة الكفاءة وتحسين الإنتاجية؛
- ✓ العمل على تعزيز ثقافة ممارسة البعد البيئي من خلال عقد البرامج التكوينية التي تعكس مفاهيم وثقافات
- ✓ تطبيقات البعد البيئي؛
- ✓ العمل على تحسين مستوى ممارسة البعد البيئي، وذلك من خلال مساعدة مديري المؤسسات على تطوير إستراتيجية سليمة للبعد البيئي.
- ✓ العمل على زيادة إنفاق التكاليف للوقاية من الأضرار، بدلا من تكاليف علاج الأضرار والبيئية؛

### رابعا : آفاق الدراسة :

لقد هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى تبيان أثر السلوك البيئي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ويبقى البحث في هذا الموضوع مفتوح لتناول جوانب أخرى سواء تعلقت بالسلوك البيئي أو الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، و من بين هذه الجوانب أن دراستنا هذه اقتصرت على حاسي مسعود فقط ومؤسسة واحدة وبهذا لا يمكن تعميم نتائج هذه الدراسة على المؤسسات الناشطة في الجزائر ككل، وبالتالي إمكانية إعادة تطبيق هذه الدراسة على ولايات أخرى، وهناك بعض المواضيع الأخرى التي نراه مكتملة لهذا الموضوع :

- أثر السلوك البيئي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- أثر السلوك البيئي على الأداء المالي للمؤسسات البترولية؛

# قائمة المراجع

أولاً : المصادر والمراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية و التطبيقية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2010.
  2. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية): دروس وتطبيقات، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
  3. فوزي شعبان مذكور، الإدارة الاستراتيجية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1991.
  4. محمد محمود الخطيب، الأداء وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
  5. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988.
- المذكرات والأطروحات:
6. أسماء درويش، أثر السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية على أدائها المالي، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
  7. جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009.
  8. حمزة بن الزين، المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات البترولية، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
  9. ذهيبية بن عبد الرحمان، دراسة تأثير التغيرات في مؤشرات الأداء على اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
  10. رشيدة جليلي، دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
  11. الزهرة رحمان، تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.
  12. سورية تليلي، الأداء البيئي وعلاقته بالأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.
  13. شهرزاد قاسمي، الرفع المالي كمؤشر لقياس الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماستر، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
  14. صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على أداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
  15. صفية قاجة، أثر تبني فلسفة التسويق الأخضر في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

16. الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.
17. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002.
18. عائشة سلمى كيجلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008.
19. عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو ارساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية (حالة بورصتي الجزائر وباريس)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
20. عبد الوهاب دادن، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
21. عزيزة حملاوي، أثر التكاليف البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للخدمات في الآبار، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2011.
22. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
- المؤتمرات:
23. أعمر عزاوي، سايح بوزيد، دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة الاقتصادية في إرساء الثقافة البيئية، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22 و23 نوفمبر 2011.
24. زين الدين بروش، دهيمي جابر، دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات، الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22 و23 نوفمبر 2011.
25. عبد الرحمان العايب، شريف بقة، قراءة في دور الدولة الداعم لتحسين الأداء البيئي المستدام للمؤسسات الاقتصادية، حالة الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012.
26. عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيبي، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22 و 23 نوفمبر 2011.
27. عبد الوهاب دادن، يوسف حميدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين الالتزام البيئي ومنطق تعظيم الربح، ملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

28. عثمان حسن عثمان، دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، يومي 07-08 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف.
29. نور الدين جوادى، هالة جديدي، عقبة عبد اللاوي، السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، ملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

### المجلات:

1. عبد الغني دادن ، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 04، 2006.
2. محمد عادل عياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 2009/07 – 2010.

### ثانيا : المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1. Béatrice Bellini Butel : **l'intégration de la donnée écologique dans la gestion de l'entreprise une analyse contingente au niveau des sites de production**, Thèse de doctorat, Université Lille 1, 1997.
2. Diane Pruneau, André Doyon, Joanne Langis, Liette Vasseur, Gilles Martin, Eileen Ouellet and Goston Boudreau, L'adoption de comportements environnementaux: motivations, barrières et facteurs Facilitantsk, Article publié, **Applied Environmental Education and Communication**, Université de Moncton, Canada, 2006.
3. Diemer Arnaud, **Economie d'entreprise**, 3'eme partie, **la stratégie des entreprises, diagnostic stratégique**, disponible sur <http://oconomia.net/economieentreprise.htm> consulté le 19/03/2015 à 13.00.
4. Djane Kabran Aristide, Konate Aïstan et Kouassi Fabrice Constant, **education environnementale a l'école primaire et adoption du comportement environnementa par l'eleve**, Programme des subventions ROCARE pour la recherche en éducation, Réseau Ouest et Centre Africain de Recherche en Education (ROCARE), Côte D'ivoire, Edition 2009.
5. Patrice Vizzavona, **Gestion Financiere**, Atoll Ediotion, 8 eme edition, alger, 1995.

### مراجع الأنترننت:

1. منظمة اليونسكو، أدوات السياسات الوطنية للبيئة، 2015/02/03، 12:32 :  
[http://www.unesco.org/most/sd\\_arab/Fiche3a.htm](http://www.unesco.org/most/sd_arab/Fiche3a.htm)
2. الموقع الرسمي للمؤسسة الوطنية للتنقيب :  
<http://www.enafor.dz.html>
3. <http://oconomia.net.html>

# قائمة الملاحق





## المؤسسة الوطنية للتنقيب ENTREPRISE NATIONALE DE FORAGE

### سياسة الجودة، الصحة، السلامة و البيئة

إن التنقيب عن آبار البترول الذي هو مهنتنا الأساسية يفرض علينا أن نكون دائما يفضين كل اليقظة لضمان إستمرارية تكيف موارنا البشرية، التكنولوجية و التنظيمية لمواكبة التطور الذي يشهده السوق و كذا الإستجابة السريعة لمتطلبات زبائننا و تعزيز مكانتنا كمؤسسة فاعلة في قطاع المحروقات في الجزائر و كقرع من مجمع سوناطراك .  
إن سياسة الجودة، الصحة، السلامة و البيئة للمؤسسة الوطنية للتنقيب مستوحاة من سياسة مجمع سوناطراك:

#### نسعى من خلالها إلى:

##### تحسين نوعية الحياة في العمل و المحافظة على صحة و سلامة العمل من خلال:

- إدماج عوامل الرفاهية المهنية للعمال في التسيير؛
- تحسين نوعية الحياة في العمل من خلال الحرص على تحقيق الرفاهية المادية، الذهنية و الإجتماعية للعمال؛
- تعزيز مشاركة العمال في الحياة اليومية للمؤسسة؛
- تعزيز حملات التوعية و التريبة الصحية؛
- تكثيف حملات السلامة المرورية، التغذية، مكافحة التدخين، كشف الأمراض المزمنة كمرض السكري و ارتفاع ضغط الدم؛
- تحفيز العمال و تشجيعهم على اعتماد سلوك السلامة عن طريق منح مكافآت خاصة بالإنجازات في ميدان الصحة، السلامة و البيئة؛
- تشجيع ممارسة الرياضة على مستوى المؤسسة.

##### تحسين نوعية الخدمات المقدمة عن طريق:

- تنمية و ترقية الموارد البشرية؛
- الإستماع الفعال؛
- تكيف خدماتنا وفق متطلبات السوق؛
- التنظيم الفعال، المركز و الديناميكي؛
- توعية الممولين، الشركاء و الزبائن و التواصل المستمر معهم.

##### الحفاظ على البيئة عن طريق:

- ترشيد إستهلاك الموارد الطبيعية الغير المتجددة؛
- التقليل من إستهلاك المياه و الطاقة؛
- تشجيع استخدام الطاقة المتجددة من خلال إستعمال نظام الطاقة الشمسية؛
- اتخاذ التدابير الضرورية للمحافظة على المناخ من خلال إستعمال مواد غير مؤثرة على طبقة الأوزون.

#### تتعهد المؤسسة الوطنية للتنقيب:

- بتوفير كل الموارد اللازمة و العمل على مواصلة تحسين فاعلية نظامها المدمج لإدارة الجودة، الصحة، السلامة و البيئة؛
- بوقاية عمالها من الحوادث و كل ضرر بالصحة،
- بمنع أي ضرر يلحق بالبيئة؛
- بالالتزام بكل التشريعات و القوانين و المتطلبات الأخرى المطبقة؛
- بإشراك كافة ممونينا و كل المتعاملين مع مؤسستنا في تطبيق قواعد الصحة، السلامة و البيئة.

و لهذا الغرض و تأسيسا على ماورد أعلاه، أطلب من جميع عمال و عاملات المؤسسة الوطنية للتنقيب بذل كل الجهد لتحقيق التحسن و التطور المستمر الذي نصبو إليه لترقية خدماتنا و مواصلة تحقيق إنجازاتنا في مجال الصحة، السلامة و المحافظة على البيئة: إن نور و مشاركة كل واحد منا مهم و لا مستغنى عنه.

كما أدعو أيضا الشركاء، العاملين بالمناولة و مموني المؤسسة الوطنية للتنقيب إلى التقيد الصارم بسياستنا و إجراءاتنا الخاصة بالجودة، الصحة و السلامة و البيئة الذي هو عماد إحترافيتهم و مساهمتهم في سياسة المواطنة للمؤسسة.

هذه التعهدات تندرج ضمن سياسة المحافظة على البيئة التي يطبقها المؤسسة لتأمين ظروف عمل جيدة بما يتضمن الصحة و السلامة المهنية لجميع العمال و تقليل الأخطار الخاصة من خطراتها.

حاسي مسعود في 01 ماي 2014



الرئيس المدير العام  
جمال خالدي





BUREAU VERITAS  
Certification



**ENAFOR**

**BP 211 Hassi Messaoud 30500 Ouargla**

**Algérie**

*Bureau Veritas Certification Certifie que le système de management de l'organisme susmentionné a été audité et jugé conforme aux exigences de la norme :*

*Standard*

**ISO 14001 : 2004**

*Domaine d'activité*

**PRESTATION DE FORAGE ET WORK OVER DE Puits D'HYDROCARBURES,  
ET DTM (DÉMONTAGE, TRANSPORT, MONTAGE) - MAINTENANCE PÉTROLIÈRE -  
ENGINEERING - TRANSPORT DE MATÉRIEL ET D'ÉQUIPEMENTS - MAINTENANCE  
DES VÉHICULES ET D'ENGINS - HÔTELLERIE.**

Date de début du cycle de certification: **02 Juin 2014**

Sous réserve du fonctionnement continu et satisfaisant du système de management  
de l'organisme, ce certificat est valable jusqu'au: **01 Juin 2017**

Date originale de certification : **06 Juin 2008**

Affaire n° : **DZ.1748647**

Date : **30 Juillet 2014**

**Omar BENAICHA**  
Directeur Général

**Patrick LIBIHOUL**  
Vice-Président Nord-Ouest  
Afrique Centrale



Adresse de l'organisme certificateur: Brandon House, 180 Borough High Street, London SE11 1BB United Kingdom  
Bureau local: Bureau Veritas Maroc - 7, boulevard de la résistance, 20 310 Casablanca - Maroc

Des informations supplémentaires concernant le périmètre de ce certificat ainsi que l'applicabilité  
des exigences du système de management peuvent être obtenues en consultant l'organisme.  
Pour vérifier la validité de ce certificat, vous pouvez téléphoner au : 00 212 522 543 443

ENTERPRISE NATIONAL DE FORAGE

E.N.A.F.O.R

N° D'IDENTIFICATION (N I F) : 099930012272041

ملحق رقم (03) : الميزانية المحاسبية لسنوات 2000-2013

سنة 1999	سنة 2000	الحصوم	سنة 2000			الأصول	
			سنة 1999	القيم الصافية	الإهلاكات والمؤنات		القيم الإجمالية
القيم الصافية	القيم الصافية		القيم الصافية				
		رؤوس الأموال الخاصة	-	0.00		0.00	الأصول المثبتة (غير جارية)
-	400,000,000.00	رأس المال الصادر	-	0.00		0.00	فارق الإقتناء (شهرة المخل)
-	0.00	رأس المال غير مطلوب	-	0.00		0.00	التبتيبات المعنوية
-	1,483,932,640.43	العلاوات والاحتياطات	-	2,757,445,811.71	9,129,072,195.67	11,886,518,007.38	التبتيبات العينية:
-	0.00	فارق إعادة التقييم	-	19,381,373.98	12,706,055.54	32,087,429.52	أراضي
-	1,675,102,657.82	النتيجة الصافية- النتيجة الصافية حصة المجمع-	-	266,140,811.81	896,074,601.50	1,162,215,413.31	مباني
-	0.00	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى- ترحيل من جديد	-	2,471,923,625.92	8,220,291,538.63	10,692,215,164.55	تبتيبات عينية أخرى
-	3,559,035,298.25	المجموع 1	-	0.00	0.00	0.00	تبتيبات في شكل إمتياز
			-	631,484,516.76	0.00	631,484,516.76	تبتيبات الجاري إنجازها
		الحصوم غير الجارية	-	77,047,239.43	0.00	77,047,239.43	التبتيبات المالية
-	5,209,877,736.69	القروض والديون المالية	-	0.00		0.00	السندات الموضوعه موضع المعادلة
-	0.00	الضرائب المؤجلة والمرصود عليها	-	0.00		0.00	المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقه
-	0.00	الديون الأخرى غير الجارية	-	0.00		0.00	السندات الأخرى المثبتة
-	1,544,296.97	المؤنات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	-	77,047,239.43		77,047,239.43	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
-	5,211,422,033.66	المجموع 2	-	0.00		0.00	الأصول الضريبية المؤجلة
			-	3,465,977,567.90	9,129,072,195.67	12,595,049,763.57	مجموع الأصول غير الجارية
		الحصوم الجارية					الأصول الجارية
-	256,917,511.26	الموردون والحسابات الملحقه	-	1,479,344,344.53	271,926,777.28	1,751,271,121.81	المخزونات والمنتجات قيد الصنع
-	213,478,526.66	الضرائب	-	2,295,704,174.99	93,308,678.37	2,389,012,853.36	الحسابات الدائنة- الإستخدامات المماثلة
-	1,927,797,532.77	الديون الأخرى	-	2,020,251,955.58	51,702,434.86	2,071,954,390.44	الزبائن
-	0.00	تخزينه الحصوم	-	114,827,324.47	2,525,585.46	117,352,909.93	المدينون الآخرون
-	2,398,193,570.69	المجموع 3	-	160,624,894.94	39,080,658.05	199,705,552.99	الضرائب والحسابات الملحقه
			-	0.00		0.00	الأصول الأخرى الجارية
			-	3,927,624,815.18	0.00	3,927,624,815.18	المتاحات
			-	0.00		0.00	توظيفات وأصول مالية جارية
			-	3,927,624,815.18		3,927,624,815.18	الخزينة
			-	7,702,673,334.70	365,235,455.65	8,067,908,790.35	مجموع الأصول الجارية
-	11,168,650,902.60	مجموع الحصوم (3-2+1)	-	11,168,650,902.60	9,494,307,651.32	20,662,958,553.92	مجموع الأصول

المصدر: الترجمة من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

الفهرس

## الفهرس

III	.....	الاهداء
IV	.....	الشكر
V	.....	ملخص
VI	.....	قائمة المحتويات
VII	.....	قائمة الجداول
VIII	.....	قائمة الأشكال
IX	.....	قائمة الاختصارات والرموز
أ	.....	المقدمة
01	.....	الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لعلاقة السلوك البيئي بالأداء المالي
02	.....	مقدمة الفصل الأول
03	.....	المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول السلوك البيئي والأداء المالي
03	.....	المطلب الأول : السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية
03	.....	الفرع الأول : مفهوم السلوك البيئي
04	.....	الفرع الثاني : تصنيفات السلوك البيئي
05	.....	الفرع الثالث : العوامل المحددة للسلوك البيئي
10	.....	المطلب الثاني : الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
10	.....	الفرع الأول : لمحة عامة حول تقييم الأداء المالي
13	.....	الفرع الثاني : معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي
16	.....	المطلب الثالث : علاقة السلوك البيئي بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
16	.....	الفرع الأول : دوافع تبني المؤسسة الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية
16	.....	الفرع الثاني : أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
16	.....	الفرع الثالث : أثر الأداء البيئي في تحسين الأداء الاقتصادي
17	.....	الفرع الرابع : أثر الأداء البيئي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
17	.....	المبحث الثاني : دراسات سابقة حول السلوك البيئي والأداء المالي
17	.....	المطلب الأول : دراسات سابقة

22	المطلب الثاني : محل الموضوع من الدراسات السابقة من حيث أوجه التشابه والاختلاف .....
25	خلاصة الفصل الأول .....
26	الفصل الثاني : دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتنقيب .....
27	تمهيد .....
28	<b>المبحث الأول : الطريقة والأدوات</b> .....
28	المطلب الأول : الطرق المستخدمة .....
28	الفرع الأول : إختيار مجتمع وعينة الدراسة .....
28	الفرع الثاني : طبيعة متغيرات الدراسة قياسها، وطريقة جمعها .....
29	الفرع الثالث : تلخيص المعطيات المجمعة .....
29	المطلب الثاني : الأدوات والبرامج المستخدمة .....
29	الفرع الأول : الأدوات المستخدمة .....
29	الفرع الثاني : البرامج المستخدمة .....
30	<b>المبحث الثاني : النتائج والتفسير والمناقشة</b> .....
30	المطلب الأول : نتائج الدراسة .....
30	الفرع الأول : السلوك البيئي للمؤسسة الوطنية للتنقيب "enafor" .....
36	الفرع الثاني : دراسة وتحليل الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للتنقيب ENAFOR .....
48	المطلب الثاني : تفسير ومناقشة النتائج .....
48	الفرع الأول: تفسير ومناقشة السلوك البيئي للمؤسسة الوطنية للتنقيب .....
49	الفرع الثاني : تحليل وتفسير ومناقشة نتائج تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للتنقيب .....
50	الفرع الثالث : تأثير السلوك البيئي على الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للتنقيب .....
53	خلاصة الفصل الثاني .....
54	الخاتمة .....
58	قائمة المراجع .....
62	الملاحق .....
63	الملحق رقم 01 : سياسة QHSE الخاصة بـ ENAFOR .....
64	الملحق رقم 02 : شهادة الإيزو 14001 المتحصلة عليها مؤسسة ENAFOR .....

65 ..... الملحق رقم 03 : الميزانية المحاسبية لسنوات 2013-2000

79 ..... الفهرس